٢٠٢٦

رشا عمار
صحفية مصرية

الإخوان المسلمون: أسئلة التنظيم والسياسة والفشل

في الداخل..

- متاهة الدم: شهادات المنشقين تزيح الستار عن «عقيدة العنف» لدى الإخوان
- ما وراء «التقية»: ازدواجية خطاب الإخوان في مواجهة الاستفاقة الأوروبية
- جرائم الإخوان في السودان: من «بيوت الأشباح» إلى تأجيج حرب «الوجود»
- «رأس المال الحلال» في العصر الرقمي: كيف هندس إخوان أوروبا «اقتصاداً موازياً» عابراً للمصارف؟
- إخوان الـ(تيك توك): هل تنجح «الإخوانية السيالة» فيما فشلت فيه التنظيمات الصلبة؟
- الإخوان كفشل «أنثروبولوجي»: كيف أخطأت الجماعة قراءة المجتمع الذي ادّعت تمثيله؟
- من الرهان على الإسلام السياسي إلى تفكيكه: هل انتهى «العقد غير المكتوب» بين واشنطن والإخوان؟

- توظيف التناقضات داخل الخطاب الإخواني:
  الشنقيطي نموذجاً
- لماذا فشل الإخوان في إنتاج نقد ذاتي حقيقي؟
- قراءة في كتاب: «تنظيم الإخوان المسلمين:
  خطاب التطرف والتضليل»
- مفاهيم الدم عند الإخوان...
  كتاب جديد يؤرخ لسيرة العنف والتطرف
- دراسة تكشف كيف أعاد الإخوان بناء شبكاتهم في أفريقيا

متاهة الدم:
شهادات المنشقين تزيح الستار عن «عقيدة العنف» لدى الإخوان

بينما تحاول جماعة الإخوان المسلمين، منذ نشأتها، تسويق صورتها كحركة دعوية «وسطية» تؤمن بالتغيير السلمي، تظل الحقيقة القابعة في دهاليز التنظيم السرّي وشهادات الذين خرجوا من «المعبد «تحكي قصة مغايرة تماماً. إنّها قصة العنف الذي لم يكن يوماً مجرد ردّ فعل أو انحراف عابر، بل هو «مكوّن جيني» في بنية الجماعة وفلسفتها التأسيسية.

«النظام الخاص»: الخطيئة الأولى

لا يمكن فهم تاريخ العنف عند الإخوان دون العودة إلى» النظام الخاص»، الجهاز السرّي الذي أسسه حسن البنا في الأربعينيات. ورغم محاولات الجماعة التنصل من جرائم هذا الجهاز، إلا أنّ كتابات أحد قادته التاريخيين، محمود الصباغ، في كتابه «حقيقة التنظيم الخاص»، جاءت لتؤكد أنّ العنف كان «وظيفة تنظيمية» مقدّسة.

اعترف الصباغ بأنّ الجهاز لم يكن معنياً فقط بمقاومة الاحتلال، بل كان أداة لتصفية الخصوم السياسيين في الداخل.

شهادته تعزز حقيقة أنّ اغتيال القاضي أحمد الخازندار ورئيس الوزراء محمود فهمي النقراشي لم تكن قرارات فردية من شباب متحمس، بل كانت نتاج «تربية عسكرية» صارمة تقوم على السمع والطاعة العمياء للمرشد. المنشقون يؤكدون أنّ البنا، رغم قوله الشهير» ليسوا إخواناً وليسوا مسلمين» بعد مقتل النقراشي، هو من وضع اللبنات الأولى لهذا الجهاز ومنحه الشرعية الدينية تحت مسمّى «فقه الضرورة».

من«التنظيم الخاص» إلى«قطبية الصدام»: شهادة علي عشماوي

شكّل عام ١٩٦٥ نقطة تحول حاسمة في تاريخ العنف الإخواني، إذ انتقل التنظيم من مرحلة «الاغتيالات السياسية «إلى مرحلة» التكفير الشامل «وتدمير البنى التحتية للدولة. في كتابه» التاريخ السرّي لجماعة الإخوان المسلمين»، يقدّم علي عشماوي، آخر رئيس للتنظيم السرّي في تلك الفترة، شهادة مزلزلة.

يروي عشماوي كيف تحول فكر سيد قطب إلى» إنجيل» للعنف داخل السجون، وكيف بدأ أعضاء التنظيم في التخطيط لتفجير القناطر الخيرية ومحطات الكهرباء واغتيال الفنانين والمثقفين. يقول عشماوي: إنّ الجماعة في تلك الفترة كانت ترى المجتمع كله «جاهلياً «يجب هدمه لإعادة بنائه. هذه الشهادة تكمن أهميتها في أنّها تكشف أنّ العنف الإخواني لم يكن موجهاً ضد السلطة فحسب، بل ضد» المجتمع» ككل، وهي البذرة التي نبتت منها لاحقاً تنظيمات» القاعدة وداعش».

«سرّ المعبد»: كيف يُصنع «القاتل» داخل المحضن التربوي؟

في واحدة من أكثر الشهادات إثارة للجدل في العقدين الأخيرين، كشف المحامي ثروت الخرباوي في كتابه «سرّ المعبد» عن الآليات النفسية والتربوية التي تستخدمها الجماعة لتدجين أعضائها وتحضيرهم للعنف.

يؤكد الخرباوي أنّ «المحضن التربوي» للإخوان ليس مكاناً لتعلم الدين، بل هو مختبر لصناعة» الجندي» الذي لا يناقش. ويوضح أنّ نظام «الأسر»، و»الكتائب» يهدف إلى عزل العضو شعورياً وفكرياً عن مجتمعه، ليكون مستعداً لتنفيذ أيّ أمر يصدر من «مكتب الإرشاد». العنف هنا يبدأ من عنف الفكرة وإقصاء الآخر، قبل أن يتحول إلى رصاصة أو عبوة ناسفة.

شهادة الخرباوي تثبت أنّ» السلمية» التي يتحدث عنها الإخوان هي «تكتيك» وليست «استراتيجية»، تُستخدم حين تكون الجماعة في حالة ضعف، وتُهمل حين تشعر بالتمكين.

«اللجان النوعية» وما بعد ٢٠١٣: السقوط الأخير للقناع

بعد سقوط حكم الإخوان في مصر عام ٢٠١٣ ظهر جيل جديد من المنشقين الذين كشفوا عن وجه أكثر دموية للجماعة، وهو ما عُرف بـ «اللجان النوعية». شهادات شباب منشقين، مثل سامح عيد وغيره، أشارت إلى أنّ قيادات مثل محمد كمال أسست جناحاً مسلحاً كاملاً «حسم، لواء الثورة «لتنفيذ عمليات إرهابية ضد رجال الشرطة والقضاء.

هذه المرحلة كشفت زيف مقولة «سلميتنا أقوى من الرصاص» التي أطلقها المرشد محمد بديع. المنشقون الجدد أكدوا أنّ الجماعة انقسمت إلى» جبهتين»، لكنّهما اتفقتا على مبدأ العنف؛ جبهة تمارسه علانية تحت مسمّى» المقاومة الشعبية»، وجبهة تدعمه بالغطاء الشرعي والتمويل. لقد كانت شهادات هؤلاء الشباب بمثابة إدانة متأخرة لقيادة دفعت بهم إلى المحرقة باسم «الدين»، بينما كانت هي تدير العمليات من عواصم إقليمية.

ثقافة «التبرير الفقهي»: كيف يشرعن الإخوان القتل؟

يتناول المنشق عن الجماعة، الباحث في شؤون الحركات الإسلامية، كمال الهلباوي، قبل وفاته، جانباً خطيراً يتعلق بـ» التبرير الفقهي». يشير الهلباوي في مراجعاته إلى أنّ الجماعة تعاني من» انفصام»؛ فهي تخاطب الغرب بلغة الديمقراطية وحقوق الإنسان، بينما تدرّس لأعضائها كتباً مثل «فقه الجهاد «وتراث ابن تيمية بـ « تفسير قطبي» متطرف.

هذا التبرير الفقهي هو ما سمح للجماعة بتبرير محاصرة المحكمة الدستورية، والاعتداء على المتظاهرين أمام قصر الاتحادية، ومن ثم الانخراط في موجة الإرهاب بعد ٢٠١٣. العنف عند الإخوان ليس» خروجاً عن المنهج»، بل هو «تطبيق للمنهج» في لحظات الصدام الحتمي.

العنف قدر تنظيمي

إنّ قراءة شهادات المنشقين عن جماعة الإخوان المسلمين، من الأربعينيات حتى اليوم، تقودنا إلى استنتاج واحد: العنف هو» العمود الفقري» الذي يحفظ تماسك التنظيم في مواجهة الدولة والمجتمع. لم يكن الانشقاق في أغلب حالاته مجرد اختلاف سياسي، بل كان «صحوة ضمير» لمواجهة بنية سرّية تؤمن بأنّ الوصول إلى السلطة يمرّ حتماً عبر جثث الخصوم.

وتظل شهادات «الخارجين من المعبد» الوثيقة الأكثر مصداقية لتعرية هذا التاريخ، وهي تؤكد أنّ الجماعة التي تدّعي المظلومية هي في جوهرها «آلة إنتاج للعنف»، وأنّ أيّ حديث عن «إخوان ديمقراطيين» ليس سوى وهم يصطدم بحقائق التاريخ واعترافات الصدور التي انشقت عن الجماعة ولم تنشق عن الحق.

ما وراء «التقية»: ازدواجية خطاب الإخوان في مواجهة الاستفاقة الأوروبية

لسنوات طويلة نجح تنظيم الإخوان المسلمين في تقديم نفسه للأوساط الغربية أنّه «شريك محتمل» وجسر للتواصل مع الجاليات المسلمة، مستخدماً أدوات الديمقراطية الغربية للتمكن من مفاصل المجتمع المدني. غير أنّ هذه الصورة «المعتدلة» بدأت تتآكل أمام الحقائق الأمنية والبحثية التي تكشف عن أجندة مغايرة تماماً؛ أجندة لا تستهدف الاندماج، بل تهدف إلى خلق كيانات موازية ترفض قيم الدولة الوطنية وتعمل على تآكلها من الداخل.

معضلة أوروبا اليوم مع الإخوان لم تعد تقتصر على مراقبة الأنشطة العنيفة، بل في مواجهة ما يُعرف بـ» الإسلاموية القانونية» (Legalistic Islamism) وهي الاستراتيجية التي تتبنّاها الجماعة للتوغل في المؤسسات التعليمية والسياسية والخيرية، مستغلةً مناخ الحريات لتمرير مشروع إيديولوجي ينفي في جوهره أسس العقد الاجتماعي الأوروبي.

قراءة في تقرير المركز الأوروبي

في دراسة تحليلية شاملة بعنوان «الإخوان المسلمون... كيف تمثل تهديداً لأمن أوروبا ومجتمعاتها؟»، يسلط المركز

الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات (Bonn) الضوء على التحولات العميقة في تعامل القارة العجوز مع التنظيم الدولي للإخوان.

تؤكد الدراسة أنّ خطر الإخوان في أوروبا يتجاوز التهديد الأمني المباشر «الإرهاب الخشن»، ليصل إلى مرتبة «التهديد الوجودي» للتماسك المجتمعي. وتكشف الدراسة بالأرقام والوقائع كيف تحولت المراكز الثقافية والجمعيات التي يديرها التنظيم إلى «حواضن إيديولوجية» تعزل المسلمين الأوروبيين عن محيطهم، وتزرع فيهم ولاءات عابرة للحدود تكرس مفهوم «أستاذية العالم».

« التغلغل المؤسسي»... استراتيجية حصان طروادة

تتوقف دراسة المركز الأوروبي عند مفهوم «التغلغل» (Entryism) كأداة رئيسية للإخوان في أوروبا. فالجماعة لا تسعى للمواجهة الصدامية مع الحكومات، بل تعمل على اختراق» المسامات» الحيوية للدول؛ عبر تأسيس شبكة عنكبوتية من المنظمات غير الحكومية، والاتحادات الطلابية، والمجالس الإسلامية.

هذا التغلغل يسمح للتنظيم بالحصول على شرعية رسمية، والوصول إلى التمويلات الحكومية المخصصة لمشاريع الاندماج. وبدلاً من توظيف هذه الأموال لدمج المهاجرين، يتم استغلالها لتعزيز «الهوية الإخوانية» المنفصلة، ممّا يحوّل هذه المؤسسات إلى «خلايا نائمة» فكرياً، تنتظر لحظة التمكين السياسي.

صناعة «المجتمعات الموازية»... لغم الانعزال

من أخطر ما رصدته الدراسة هو نجاح الإخوان في فرض «غيتوهات» فكرية ودينية تحت مسمّى «الحفاظ على الخصوصية الثقافية». هذا النهج أدى إلى نشوء «مجتمعات موازية» داخل المدن الأوروبية الكبرى، حيث تطبق معايير اجتماعية ودينية تفرزها الجماعة بعيداً عن سيادة قانون الدولة.

هذا الانعزال يخدم التنظيم في اتجاهين: الأوّل ضمان قاعدة تصويتية صلبة يمكن المساومة بها مع الأحزاب السياسية الأوروبية، والثاني حماية الجيل الثاني والثالث من الشباب المسلم من «الذوبان» في القيم الليبرالية، ممّا يجعلهم رهائن لخطاب الجماعة الذي يصور الغرب كـ «عدو تاريخي» للإسلام.

«ازدواجية الخطاب»... الوجه المستعار للمسؤول الأوروبي

تفكك دراسة المركز الأوروبي» التقية السياسية» التي يمارسها قادة الإخوان في الغرب. فهناك «خطاب خارجي» بلغات أوروبية يركز على مفاهيم حقوق الإنسان، والتسامح، والحوار بين الأديان؛ وهو الخطاب الموجه لصناع القرار والإعلام.

وفي المقابل، هناك «خطاب داخلي» باللغة العربية في الدروس المغلقة والمنشورات الداخلية يفيض بمفاهيم «الحاكمية»، و»التمكين»، ورفض العلمانية، وتصنيف المجتمع الغربي كمجتمع جاهلي. هذه الازدواجية هي التحدي الأكبر

أمام أجهزة الاستخبارات الأوروبية، لأنّها تجعل من الصعب تجريم الجماعة قانونياً ما دامت تلتزم باللغة «الدبلوماسية» في العلن.

من الإخوان إلى التطرف العنيف... «الرحم الفكري»

تطرح الدراسة رؤية تحليلية مهمة حول العلاقة بين الإخوان والتنظيمات الإرهابية مثل «داعش والقاعدة». فبينما قد لا ينخرط الإخوان في أوروبا في أعمال عنف مباشرة، إلا أنّهم يمثلون»المحطة الأولى» في رحلة التطرف.

الجماعة تزرع بذور رفض الدولة الوطنية، وتكفر بالقوانين الوضعية، وترسخ فكرة المظلومية العالمية للمسلمين. هذه الأفكار هي ذاتها التي يستلمها تنظيم داعش ليحولها إلى فعل قتالي. وبالتالي، فإنّ الإخوان يمهدون الأرضية النفسية والمعرفية للشباب، ثم يأتي الإرهاب العنيف ليحصد الثمار.

الاستفاقة الأمنية الأوروبية... نهاية«الاستثناء الإخواني»

ترصد الدراسة تحولاً جذرياً في سياسات دول مثل ألمانيا، والنمسا، وفرنسا تجاه الجماعة.

في ألمانيا: بدأت هيئة حماية الدستور «المخابرات الداخلية» تضع منظمات تابعة للإخوان تحت المراقبة اللصيقة، معتبرة أنّ أهدافهم تتناقض مع الديمقراطية الدستورية .

في النمسا: كانت الخطوة أكثر جرأة عبر تأسيس خريطة الإسلام السياسي وحظر شعارات الإخوان، واعتبارهم جماعة تهدد التماسك المجتمعي.

في فرنسا: قانون «تعزيز مبادئ الجمهورية» جاء لقطع الطريق على التمويلات الخارجية والتوغل الإخواني في المساجد والمدارس.

تؤكد الدراسة أنّ أوروبا بدأت تدرك أنّ التسامح مع غير المتسامحين يشكل خطراً على مستقبل الديمقراطية نفسها.

المواجهة الشاملة... ضرورة الأمن والوعي

يخلص تقرير المركز الأوروبي إلى أنّ مواجهة خطر الإخوان في أوروبا تتطلب استراتيجية عابرة للحدود. فالمواجهة الأمنية، رغم أهميتها، لا تكفي وحدها لتفكيك شبكات التمويل والولاء المعقدة.

المطلوب اليوم هو «تجفيف المنابع الفكرية» عبر دعم إصلاح الخطاب الديني، وتعزيز دور النخب المسلمة الليبرالية التي تؤمن بالمواطنة والاندماج، وفي المقابل، فرض رقابة مالية صارمة على الجمعيات» الرمادية» التي تعمل كغطاء للتنظيم الدولي. إنّ المعركة مع الإخوان في أوروبا هي معركة على «روح الهوية الأوروبية» وعلى مستقبل التعايش، وهي معركة لا تقبل الحلول الوسطى مع تنظيم يرى في الديمقراطية مجرد وسيلة، وفي الدولة الوطنية مجرد عائق أمام حلم «الخلافة» المتوهم.

جرائم الإخوان في السودان: من «بيوت الأشباح» إلى تأجيج حرب «الوجود»

لا يمكن قراءة المشهد السوداني الدامي اليوم بمعزل عن طموحات «التنظيم الدولي للإخوان المسلمين» في نسخته السودانية. فمنذ سقوط نظام عمر البشير في نيسان (أبريل) ٢٠١٩ لم يتوقف «الإخوان» عن محاولات العودة إلى السلطة، ولو فوق ركام الدولة.

وتأتي الحرب الدائرة منذ منتصف نيسان (أبريل) ٢٠٢٣ لتكشف الوجه الأكثر عنفاً لتنظيمٍ يرى في «الفوضى» معبراً وحيداً لاستعادة مجدٍ ضائع، وفي «البندقية» أداةً لإجهاض أحلام السودانيين في التحول الديمقراطي.

الإخوان وحرب نيسان... «كتائب الظل» تستعيد دورها

لطالما حذّر مراقبون من وجود «طرف ثالث» يسعى لتفجير الأوضاع في السودان كلما اقترب الفرقاء من تسوية سياسية. ومع اندلاع المواجهات بين الجيش وقوات الدعم السريع، برز دور «الإخوان» بوضوح لا يقبل التأويل، لم يكتفِ التنظيم بالمباركة، بل انخرط عسكرياً عبر ما يُعرف بـ «كتائب الظل» و«لواء البراء بن مالك».

وتُشير التقارير الميدانية إلى أنّ كوادر الحركة الإسلامية، بقيادة علي كرتي (الأمين العام المكلف)، استثمرت في حالة الاستقطاب داخل المؤسسة العسكرية. والهدف هو «شرعنة» وجودهم مجدداً من خلال الانخراط في القتال تحت لافتة «المقاومة الشعبية».

بالنسبة إلى الإخوان، هذه الحرب ليست مجرد صراع عسكري، بل هي «معركة بقاء»؛ فإمّا العودة إلى السلطة بزيّ عسكري، وإمّا إحراق الأخضر واليابس لضمان عدم قيام دولة مدنية تُحاسبهم على جرائم ثلاثة عقود.

ويرى محللون أنّ التحشيد الإخواني المستمر لعرقلة أيّ مبادرات للسلام (مثل منبر جدة أو مفاوضات سويسرا) يمثل «جريمة سياسية» مكتملة الأركان، حيث يضع التنظيم مصلحته الحزبية فوق دماء السودانيين الذين يواجهون أكبر كارثة نزوح ومجاعة في العالم المعاصر.

سجل الجرائم... ثلاثون عاماً من القمع والدم

تاريخ إخوان السودان (الجبهة القومية الإسلامية سابقاً) هو سلسلة من الانتهاكات التي لم يسلم منها شبر واحد في البلاد. ويمكن تلخيص أبرز جرائمهم التاريخية في المحاور التالية:

الانقلاب على الديمقراطية (١٩٨٩): الجريمة الكبرى بدأت في ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٨٩، حين قاد حسن الترابي وعمر البشير انقلاباً عسكرياً على الحكومة الديمقراطية المنتخبة. كان ذلك الانقلاب بمثابة «اختطاف للدولة»، حيث استبدل

التنظيم مؤسسات الدولة بـ «التمكين»، وهو نهج إقصائي شرد آلاف الكفاءات الوطنية من وظائفهم (الصالح العام) ليحل محلهم أعضاء التنظيم.

«بيوت الأشباح» والتعذيب المنهجي: في التسعينيات اجترح إخوان السودان أساليب تعذيب وحشية لم يعرفها تاريخ البلاد. أُنشئت «بيوت الأشباح» (معتقلات سرّية) لتعذيب المعارضين السياسيين والنقابيين. وسُجلت مئات حالات القتل تحت التعذيب، وبرزت أسماء قادة إخوانيين كمشرفين مباشرين على هذه الفظائع، ممّا ترك جرحاً غائراً في الوجدان السوداني.

الإبادة الجماعية في دارفور: تحت شعارات «الجهاد» الزائفة شنّ النظام الإخواني حروباً أهلية طاحنة. في دارفور تسببت سياسات الأرض المحروقة في مقتل قرابة ٣٠٠ ألف شخص وتشريد الملايين، وهي الجرائم التي أدت إلى صدور مذكرات توقيف من المحكمة الجنائية الدولية بحق البشير وأعوانه. لم تكن تلك الحروب دفاعاً عن سيادة الدولة، بل كانت محاولات لفرض «هوية أحادية» وقمع التطلعات المشروعة للأقاليم المهمشة.

رعاية الإرهاب الدولي: حوّل الإخوان السودان في التسعينيات إلى ملاذ آمن للجماعات الإرهابية، وعلى رأسها تنظيم القاعدة وزعيمه أسامة بن لادن. هذه السياسة لم تجلب للسودان سوى العقوبات الدولية، والعزلة الخانقة، ووضع البلاد على قائمة الدول الراعية للإرهاب لعقود، وهو ما دمّر الاقتصاد الوطني وأفقر الشعب.

تقسيم السودان: تُعتبر جريمة «فصل الجنوب» في عام ٢٠١١ النتيجة المباشرة لسياسات الإخوان الرعناء. فبدلاً من الحفاظ على وحدة البلاد عبر العدالة والمساواة، أصرّ التنظيم على نهج «الأسلمة القسرية» وتجييش العواطف الدينية ضد الجنوبيين، ممّا دفع بالبلاد نحو الانفصال، وخسارة السودان لثُلث مساحته ومعظم موارده النفطية.

الفساد المالي وتدمير الاقتصاد: لم يكن «التمكين» سياسياً فحسب، بل كان نهباً منظماً لموارد الدولة. أنشأ الإخوان إمبراطوريات مالية موازية (شركات تتبع للأمن والحركة الإسلامية) سيطرت على قطاعات الاتصالات، والبترول، والذهب.

تحولت ميزانية الدولة إلى «عطاءات» لمحاسيب التنظيم، بينما غرق الشعب في الفقر والديون. وتُقدّر الأموال المنهوبة التي تمّ تهريبها إلى الخارج بمليارات الدولارات، وهي الأموال التي تُستخدم اليوم لتمويل الحرب وشراء الولاءات.

مستقبل الجماعة... «الرقصة الأخيرة» أم العودة من الباب الخلفي؟

تقف جماعة الإخوان في السودان اليوم أمام مفترق طرق تاريخي. ورغم محاولاتهم المستميتة لاستغلال الحرب الحالية للعودة، إلا أنّ المعطيات تشير إلى سيناريوهات معقدة:

الرفض الشعبي الشامل: أكبر عائق أمام الإخوان هو «الوعي الشعبي». فثورة كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٨ لم تكن ضد شخص البشير، بل ضد منظومة الإخوان الفكرية

والسياسية. السودانيون اليوم يحمّلون الجماعة المسؤولية الأخلاقية والسياسية عن دمار بلادهم، وهو ما يجعل عودتهم عبر صناديق الاقتراع أمراً شبه مستحيل في المدى المنظور.

التفتت الداخلي: تعاني الحركة الإسلامية السودانية من تشظٍ غير مسبوق. هناك صراع بين الحرس القديم (كرتي، قوش، وغيرهم) وبين القيادات الشابة، وصراع آخر بين «إخوان الميدان» الذين يقاتلون الآن وبين «إخوان الخارج» الذين يفضلون المناورات الدبلوماسية، وهذا الانقسام يضعف قدرة التنظيم على تقديم مشروع موحد.

العزلة الإقليمية: تغيرت الخريطة الإقليمية بشكل لا يخدم أجندة الإخوان. معظم القوى الإقليمية الفاعلة باتت تنظر إلى الإسلام السياسي كمهدد للأمن القومي الاستراتيجي. وبالتالي فإنّ أيّ محاولة لإعادة إنتاج النظام القديم ستصطدم بجدار من الرفض الإقليمي والدولي.

سيناريو «الميليشيا»: التوقع الأكثر سوداوية هو تحول الجماعة بشكل كامل من «تنظيم سياسي» إلى «ميليشيا مسلحة» خارجة عن السيطرة. إذا ما انتهت الحرب بتسوية لا تشملهم، فقد يلجأ الإخوان إلى خيار «التمرد الدائم» لزعزعة استقرار أيّ حكومة مدنية قادمة، مستفيدين من مخازن السلاح والخبرة الأمنية الطويلة.

إنّ جرائم إخوان السودان ليست مجرد حوادث عابرة في تاريخ البلاد، بل هي «بنية منهجية» قامت على تقديس التنظيم واستباحة الدولة. واليوم، وبينما يمرّ السودان بأخطر أزماته الوجودية، يثبت «الإخوان» مرة أخرى أنّ بوصلتهم لا

تتجه نحو مصلحة الوطن، بل نحو كراسي السلطة، حتى لو كان ثمن ذلك إبادة الشعب وتفتيت ما تبقى من البلاد.

معركة السودانيين القادمة ليست فقط في وقف إطلاق النار، بل في «التحرر الفكري والسياسي» من إرث التمكين الإخواني، وبناء دولة المواطنة التي لا تفرق بين أبنائها على أساس الدين أو الولاء الحزبي. لقد كتب الإخوان بجرائمهم فصلاً أسود في تاريخ السودان، والمستقبل يقتضي ألّا يتكرر هذا الفصل أبداً.

«رأس المال الحلال» في العصر الرقمي: كيف هندس إخوان أوروبا «اقتصاداً موازياً» عابراً للمصارف؟

لسنوات طويلة اعتمدت الإمبراطورية المالية للإخوان المسلمين في أوروبا على شبكة معقدة من الجمعيات الخيرية والمراكز الثقافية التي تعمل كأوعية لجمع التبرعات وتدوير الأموال. لكن، مع تصاعد «التضييق الناعم» الذي تمارسه دول مثل فرنسا والنمسا وألمانيا، وتشديد الرقابة على التحويلات البنكية تحت قوانين «مكافحة الانفصالية» وتمويل الإرهاب، وجد التنظيم نفسه أمام خطر «السكتة المالية».

هنا بدأت مرحلة جديدة من «الهندسة المالية» التي لم تعد تكتفي بالتمويه العقاري أو التجاري الكلاسيكي، بل انتقلت إلى فضاءات الاقتصاد الرقمي والاستثمارات التكنولوجية، فيما يمكن تسميته بـ «رأس المال الحلال الذكي»، الذي يهرب من الرقابة السيادية ليعيد بناء القوة المالية للتنظيم في العصر الرقمي.

«التمويه الأخضر»... الاستثمار في التكنولوجيا والبيئة كواجهة إيديولوجية

لم يعد «البيزنس الإخواني» في أوروبا ينحصر في محلات «الحلال» أو شركات النشر؛ بل انتقل إلى قطاعات استثمارية

«فوق الشبهات». وخلال الأشهر الماضية رصدت تقارير استخباراتية أوروبية توغل رؤوس أموال مرتبطة بشخصيات إخوانية في قطاع «التكنولوجيا الخضراء» (Green Tech) والشركات الناشئة المعنية بالذكاء الاصطناعي والاستدامة.

هذا التحول يخدم التنظيم على مستويين: الأوّل هو «الاندماج الاقتصادي التام» الذي يصعّب من عملية تتبع مصدر الأموال أو فصلها عن الدورة الاقتصادية الطبيعية للدولة. والثاني هو «الغسل المعنوي» لصورة الجماعة؛ فالمستثمر الذي يدعم مشاريع الطاقة النظيفة أو تطبيقات التعليم الرقمي يكتسب حصانة مجتمعية وسياسية تجعل ملاحقته «بتهمة الأدلجة» تبدو كأنّها عرقلة للاقتصاد الوطني.

«أمام حملة إغلاق الحسابات البنكية التي طالت رموزاً مؤسساتية للإخوان في أوروبا، لجأ التنظيم إلى «التمويل اللّامركزي». وتشير التحليلات إلى أنّ الشبكات الإخوانية بدأت في استخدام منصات «التمويل الجماعي» (Crowdfunding) التي تعمل خارج النظام المصرفي التقليدي، حيث يتم تجميع مبالغ ضخمة تحت ستار «دعم المبادرات المجتمعية» أو «الدفاع عن الحقوق المدنية»، وهي عناوين تجذب المتبرعين وتصعب مهمة الرقابة المالية.»

إنّها عملية تحويل «رأس المال الحلال» من شعار ديني إلى «براند» اقتصادي عصري يتبنّى قيم «الرأسمالية الأخلاقية» الغربية ليخفي خلفه أجندات تمكين سياسي طويلة المدى.

«الخوارزمية كبديل للبنك»... التمويل الجماعي والعملات المشفرة

أمام حملة إغلاق الحسابات البنكية التي طالت رموزاً مؤسساتية للإخوان في أوروبا، لجأ التنظيم إلى «التمويل اللّامركزي». وتشير التحليلات إلى أنّ الشبكات الإخوانية بدأت في استخدام منصات «التمويل الجماعي» التي تعمل خارج النظام المصرفي التقليدي، حيث يتم تجميع مبالغ ضخمة تحت ستار «دعم المبادرات المجتمعية» أو «الدفاع عن الحقوق المدنية»، وهي عناوين تجذب المتبرعين وتصعّب مهمة الرقابة المالية.

الأخطر من ذلك هو التوغل في عالم «العملات الرقمية»، فالعملات المشفرة توفر للتنظيم الدولي ميزتين قاتلتين: «السرّية التامة» و«تجاوز الحدود». ولم يعد تحويل الأموال من لندن إلى مراكز التنظيم في سراييفو أو إسطنبول يحتاج إلى وسيط بنكي يطرح الأسئلة؛ بل يحتاج فقط إلى محفظة رقمية.

هذا «الاقتصاد المشفر» سمح للجماعة ببناء خزان مالي سرّي بعيداً عن أعين «وحدات الاستخبارات المالية»، وهو ما يجعل أيّ حظر بنكي رسمي مجرد إجراء رمزي لا يمسّ جوهر القدرة المالية للتنظيم، بل يدفعه أكثر نحو «الظلام الرقمي» حيث تصعب المساءلة.

«مجتمعات الاكتفاء الذاتي»

لا يهدف المال الإخواني في أوروبا إلى الربح فحسب، بل هو أداة لترسيخ ما تسميه السلطات الفرنسية بـ «الانفصالية». الاستراتيجية المالية الجديدة تعتمد على خلق «دورة اقتصادية مغلقة» داخل الجاليات المسلمة، ويتم استثمار الأموال في بناء مدارس خاصة، ومراكز تدريب مهني، وشركات توظيف تمنح الأولوية للمنتمين أو المتعاطفين.

هذا النوع من «الاستثمار المجتمعي» يخلق حالة من الارتباط العضوي بين الفرد وبين المؤسسة الإخوانية؛ فالجماعة هنا هي «المُشغّل» وهي «البنك» وهي «المدرسة». وعندما ينجح التنظيم في جعل الفرد يعتمد عليه مالياً ومعيشياً، فإنّه يضمن ولاءه الإيديولوجي دون الحاجة إلى شعارات صاخبة. إنّ «رأس المال الحلال» هنا يعمل كمغناطيس يعيد تشكيل الجاليات المسلمة في جيوب منعزلة اقتصادياً، ممّا يفشل جهود الاندماج التي تقودها الحكومات الأوروبية، ويحول

«رغم كل التضييقات ما تزال «المنظمات غير الحكومية» المرتبطة بالإخوان تمثل العمود الفقري لنقل الأموال عبر القارات، لكنّها طورت آليات «التمويه المحاسبي». وخلال الفترة الأخيرة لوحظ اعتماد هذه المنظمات على «تفتيت العقود» وتعدد الوسطاء في دول «الملاذات الضريبية» أو الدول ذات الرقابة الضعيفة في شرق أوروبا وأفريقيا.»

المال من وسيلة تبادل إلى «أداة سيطرة اجتماعية» ناعمة تمهد لفرض قيم التنظيم عبر الاقتصاد لا عبر الوعظ فقط.

أزمة الشفافية في المنظمات العابرة للقارات

رغم كل التضييقات، ما تزال «المنظمات غير الحكومية» المرتبطة بالإخوان تمثل العمود الفقري لنقل الأموال عبر القارات، لكنّها طورت آليات «التمويه المحاسبي». وخلال الفترة الأخيرة لوحظ اعتماد هذه المنظمات على «تفتيت العقود» وتعدد الوسطاء في دول «الملاذات الضريبية» أو الدول ذات الرقابة الضعيفة في شرق أوروبا وأفريقيا.

وتعتمد هذه الاستراتيجية على مبدأ «التوهان المالي»؛ حيث يخرج القرش من باريس كـ «دعم تعليمي»، ليمرّ عبر شركة استشارية في قبرص، ثم ينتهي كاستثمار عقاري في سراييفو يصبّ ريعه في النهاية لصالح أنشطة التنظيم الدولي. هذا «الضجيج المالي» المتعمد ينهك الأجهزة الرقابية التي تجد نفسها أمام آلاف الوثائق القانونية لشركات وهمية ومشاريع حقيقية متداخلة.

إنّ نجاح الإخوان في استغلال ثغرات «العولمة المالية» وقوانين العمل الخيري في الغرب، جعل من محاصرتهم مالياً معركة «نفس طويل» تتطلب تعاوناً استخباراتياً دولياً يتجاوز الإجراءات الإدارية المحلية، وهو ما يفسر صمود إمبراطوريتهم المالية رغم كل الضربات السياسية.

المواجهة مع «الأخطبوط الرقمي»

إنّ معركة تجفيف منابع الإخوان في أوروبا لم تعد تتعلق بمصادرة أموال سائلة أو إغلاق مقرات، بل أصبحت مواجهة مع «عقل مالي» شديد البراغماتية والتحور. «رأس المال الحلال» في نسخته الرقمية الجديدة هو شبكة أمان تجعل التنظيم قادراً على التعايش مع «الموت السريري» لهياكله السياسية. إنّ كشف هذه التحولات يتطلب من الباحثين وصناع القرار التوقف عن البحث عن «الإخواني» في المسجد فقط، والبدء في البحث عنه في «بورصات القيم» ومنصات «الكريبتو» وشركات «التكنولوجيا الناشئة»، حيث يتم صياغة مستقبل التنظيم بمداد من الأرقام المشفرة والتدفقات المالية العابرة للحدود.

إخوان الـ(تيك توك): هل تنجح «الإخوانية السيالة» فيما فشلت فيه التنظيمات الصلبة؟

لعقود طويلة ارتبطت صورة «الإخواني» في المخيال الجمعي بالسرية، والاجتماعات المغلقة، والتراتبية الهرمية الصارمة التي تحكمها «البيعة»، لكن، وبينما تنشغل جبهات لندن وإسطنبول بصراعات الشرعية المتهالكة، برز على السطح جيل جديد لا يعبأ بصراعات العجائز، ولا يمتلك «رقماً» في سجلات الجماعة، فيما يمكن تسميته بـ «إخوان التيك توك» في نمط أشبه بـ «الدعاة الجدد» الذين نجحوا في تحويل الإيديولوجيا من «مشروع سياسي صدامي» إلى «نمط حياة» عرف باسم (Lifestyle Islamism) في بداية الألفية.

هذا التحول لا يمثل مجرد تغيير في الوسيلة، بل هو «طفرة جينية» في بنية الإسلام السياسي، حيث تذوب التنظيمات الصلبة لتتحول إلى «حالة سيالة» تتسرب عبر الخوارزميات، وتستبدل «المرشد» بـ «المؤثر»، و«الأخ العامل» بـ «المتابع».

«أسلمة نمط الحياة»... حين تصبح الإيديولوجيا «ترينداً»

في عالم (تيك توك) و(إنستغرام) لم يعد الخطاب الإخواني يحتاج إلى دروس «التربية» الطويلة. لقد تم اختزال «المشروع

الإسلامي» في مقاطع فيديو لا تتجاوز الـ (٦٠) ثانية، تعتمد على الجماليات البصرية، والموسيقى الحماسية، والخطاب العاطفي.

هؤلاء «الدعاة الجدد» لا يتحدثون عن «الحاكمية» بلغة سيد قطب الخشنة، بل يتحدثون عن «الهوية» و«الاعتزاز بالذات» و«مواجهة التغريب» بلغة عصرية تتقاطع مع خطاب «العدالة الاجتماعية» و«الصوابية السياسية» العالمية.

هنا تبرز «الإخوانية» كمنتج استهلاكي؛ حيث يتم تسويق «الحجاب» كفعل تمرد نسوي، و«الصلاة» كتمارين للاستقرار النفسي، والعداء للغرب كنوع من «مناهضة الاستعمار»، هذا «التسييس الناعم» للدين يخلق قاعدة جماهيرية واسعة من الشباب الذين يتبنّون الأفكار الإخوانية دون أن يدركوا جذورها التنظيمية. إنّهم يستهلكون «المنتج الفكري» للإخوان باعتباره «الموضة الأخلاقية» الأنسب لمواجهة الحداثة، ممّا يجعل التنظيم حاضراً كـ «روح» حتى لو غاب كـ «جسد».

«الإخوانية السيالة»... تنظيم بلا رأس وخطورة اللّاشكل

استعارة من مفهوم عالم الاجتماع «زيجمونت باومان» حول «الحداثة السيالة»، يمكننا تسمية هذه الظاهرة بـ «الإخوانية السيالة»، وتكمن خطورة هذه الحالة في أنّها تخلصت من «نقطة الضعف» القاتلة للتنظيمات التقليدية، وهي «المركزية»، في السابق كان ضرب الرأس يؤدي إلى شلل الجسد، أمّا اليوم، فنحن أمام آلاف الرؤوس الرقمية التي تعمل بشكل مستقل لكنّها تدور في فلك إيديولوجي واحد.

هؤلاء «المؤثرون» لا يتلقون تعليمات من «مكتب الإرشاد»، بل تحركهم «خوارزميات الانتشار». إنّهم يدركون أنّ الحديث عن «المظلومية» واستحضار ثنائية «نحن» و «هُم» يحقق أعلى معدلات المشاهدة. هذا التحول من «البيعة» إلى «المتابعة» جعل الفكر الإخواني عابراً للحدود والرقابة الأمنية؛ إذ كيف يمكن محاصرة فكرة لا يتبنّاها تنظيم رسمي، بل ينشرها مئات الشباب المستقلين تحت شعارات «نصرة الدين» أو «الوعي الهوياتي»؟ إنّها حالة من «الأدلجة اللاإرادية» للمجتمعات، حيث يصبح الفكر الإخواني هو «البرمجية الافتراضية» لكل من يبحث عن تدين احتجاجي في الفضاء الرقمي.

«فخ المظلومية الرقمية»... غزة منصة لإعادة التسييس

جاءت أحداث السابع من أكتوبر وحرب غزة لتمثل «الوقود المثالي» لهذه الماكينة الرقمية. خلال الأشهر الماضية استطاع «إخوان التيك توك» توظيف المأساة الإنسانية لإعادة بناء جدار الثقة مع الجماهير العربية والإسلامية، ليس من باب العمل الإغاثي، بل من باب «الاستقطاب الهوياتي». لقد تم تقديم الصراع ليس كقضية سياسية وطنية، بل كمعركة وجودية بين «الحق المطلق» و«الباطل المطلق»، وهي الثنائية التي يتغذى عليها الفكر الإخواني.

الخطورة هنا تكمن في قدرة هؤلاء المؤثرين على دمج الخطاب الإخواني بـ «الحركات الاحتجاجية الغربية». لقد رأينا كيف تماهى خطاب «الإخوان الرقميين» مع حركات اليسار الراديكالي في الجامعات الأمريكية والأوروبية، منتجين هجيناً جديداً يُسمّى «الإسلاموية الصاحية».

في هذا الفضاء يتم غسل سمعة التاريخ الإخواني الصدامي، وإعادة تقديمه كحركة تحرر عالمية. هذا «الاستثمار في الدم» نجح في فك العزلة عن الفكر الإخواني، وجعله «ترينداً» عالمياً يتجاوز أزمات التنظيم الهيكلية في القاهرة أو إسطنبول، ليخلق جيلاً جديداً من «المؤمنين بلا تنظيم»، وهم الأكثر قدرة على اختراق المجتمعات المدنية بهدوء.

«خوارزمية البيعة»... كيف تحول «الرابيت هول» إلى محضن تربوي بديل؟

في أدبيات الإخوان الكلاسيكية كانت «الأسرة» هي المحضن التربوي الذي يُعاد فيه صياغة عقل العضو. اليوم تقوم «الخوارزمية» بهذا الدور بدقة مذهلة لا يمتلكها أعتى نقباء الجماعة. من خلال ظاهرة «ثقب الأرنب» الرقمي يبدأ الشاب بمتابعة مقطع فيديو بريء عن «تاريخ الأندلس» أو «أخلاقيات التاجر المسلم»، لتقوم منصات مثل (TikTok) و(YouTube) بسحبه تدريجياً نحو محتوى أكثر راديكالية وتسييساً، بناءً على تفضيلاته الشخصية.

هذا المسار الرقمي يخلق ما يمكن تسميته بـ «الانغلاق المعرفي السيّال»؛ حيث يجد الشاب نفسه محاصراً بآلاف المؤثرين الذين يعيدون تدوير السردية الإخوانية بوجوه شتى، ممّا يوهمه بأنّ هذا الفكر هو «الإسلام الوحيد المتاح» أو «صوت الحق الحصري» في فضاء الصراخ الرقمي.

إنّ خطورة هذا «المحضن الخوارزمي» تكمن في أنّه لا يعتمد على التلقين المباشر، بل على «الاكتشاف الذاتي»؛ فالشاب يشعر أنّه هو من اختار هذا الطريق، وهو من قرر

الانتماء إلى هذه «الأمة الافتراضية»، وهو ما يولد لديه اندفاعاً عاطفياً يفوق بكثير اندفاع الأعضاء التنظيميين القدامى. هنا تتحول «البيعة» من عهد مكتوب أو شفوي للمرشد، إلى «ارتباط نفسي» عميق بـ «البراند الإيديولوجي» الذي يمثله هؤلاء الدعاة. لقد استبدل الإخوان «الجهاز السري» بـ «الوعي الجمعي الرقمي»، حيث يتم توجيه الجماهير عبر حملات تعمل كأوامر عمليات غير مرئية.

هذا الجيل «المؤدلج تقنياً» يمثل التحدي الأكبر للدولة الوطنية؛ لأنّه جيل لا يمكن التفاوض معه، ولا يمكن رصده في كشوفات التنظيمات، فهو تنظيم يسكن في «السحابة الإلكترونية» وينتظر لحظة «التحميل» على أرض الواقع عند حدوث أيّ هزة سياسية أو اجتماعية.

الشبح الذي لا يموت

إنّ اختفاء «الإخوان المسلمين» من الشوارع أو تراجع نفوذ قياداتهم التاريخية لا يعني نهاية الخطر، بل قد يعني دخوله مرحلة أكثر تعقيداً. «إخوان التيك توك» هم النسخة المتحورة من الفيروس الإيديولوجي، نسخة لا تحتاج إلى مقرات أو تمويلات مرصودة، بل تحتاج فقط إلى «شاشة وجمهور متعطش للهوية».

إنّ مواجهة هذا المد تتطلب ما هو أكثر من الملاحقة الأمنية؛ تتطلب «حفريات» فكرية قادرة على تفكيك هذا الخطاب الجمالي الزائف، وكشف الجذور الشمولية الكامنة خلف «فلاتر» الـ (تيك توك) وجاذبية الـ (بودكاست).

الإخوان كفشل «أنثروبولوجي»: كيف أخطأت الجماعة قراءة المجتمع الذي ادّعت تمثيله؟

لا يمكن فهم إخفاق جماعة الإخوان المسلمين باعتباره مجرد هزيمة سياسية أو نتيجة أخطاء عابرة، فالأزمة أعمق من ذلك بكثير. ما واجهته الجماعة، منذ لحظة صعودها حتى سقوطها، هو فشل في إدراك طبيعة المجتمع الذي ادّعت تمثيله وقيادته. تعامل الإخوان مع المجتمع بوصفه امتدادًا لمشروعهم الإيديولوجي، لا كفضاء مستقل تحكمه مصالح متناقضة وتوازنات معقّدة.

هذا الخلل البنيوي في الفهم هو ما جعل الجماعة تصطدم بالمجتمع نفسه، لا بالدولة وحدها. من هنا يمكن قراءة تجربة الإخوان بوصفها فشلاً في التحليل الاجتماعي قبل أن تكون فشلًا في الحكم.

المجتمع في خطاب الإخوان... كتلة مطيعة لا كيان متعدّد

منذ نشأتها بنت جماعة الإخوان تصورها للمجتمع على منطق الاختزال، فالمجتمع، في أدبياتها، ليس فضاءً متنوعًا، وإنّما «جمهور مسلم» يُفترض أنّه يشترك في منظومة قيم واحدة، ويمكن قيادته عبر الدعوة والتنظيم، هذا التصور ألغى

الفوارق الطبقية، والتباينات الثقافية، وتعارض المصالح، لصالح صورة مبسطة عن «الأمة» التي تنتظر من يقودها.

لم تتعامل الجماعة مع المجتمع بوصفه كياناً مستقلاً عن التنظيم، بل باعتباره مجالاً للتمدد والسيطرة، وكانت الدعوة، والخدمات الاجتماعية، والعمل الخيري، أدوات لاختراق المجتمع لا لبناء علاقة أفقية معه، ومع الوقت تحوّل التنظيم إلى عدسة وحيدة ترى من خلالها الجماعة الواقع: من هو «قريب» ومن هو «بعيد»، من هو «مع المشروع» ومن هو «ضده».

هذا المنطق جعل الإخوان عاجزين عن قراءة التحولات العميقة التي شهدها المجتمع المصري: تفكك الطبقة الوسطى، وصعود اقتصاد البقاء، وتغيّر أنماط التدين، وتراجع الثقة في الخطابات الشمولية، ورغم ذلك استمرت الجماعة في التعامل مع المجتمع كما لو أنّه ثابت، ينتظر فقط «التمكين».

وحين ظهرت مؤشرات الرفض أو التحفظ، لم تُقرأ باعتبارها تعبيراً عن مصالح أو مخاوف حقيقية، بل فُسّرت أخلاقياً على أنّها تغريب، وتشويه، وتضليل، وهكذا لم يكن المجتمع شريكًا في المشروع، بل عقبة يجب تجاوزها أو إعادة «تربيتها».

الحُكم كشف وهم التمثيل

شكّل وصول الإخوان إلى السلطة لحظة كاشفة لوهم طالما روّجت له الجماعة: أنّها تُعبّر عن «الشارع»، فقد افترضت أنّ الفوز الانتخابي يعني امتلاك تفويض اجتماعي

واسع، يسمح لها بإعادة تشكيل المجال العام وفق رؤيتها، لكنّ ما حدث عملياً كشف الفجوة بين التنظيم والمجتمع.

تعامل الإخوان مع الحكم بوصفه غنيمة سياسية، لا مسؤولية اجتماعية معقّدة، لم يُظهروا حساسية حقيقية تجاه المخاوف المجتمعية، سواء المتعلقة بالاقتصاد أو بالحريات أو بتوازنات السلطة، وبدل الانخراط في تفاوض سياسي واسع، لجؤوا إلى منطق الغلبة التنظيمية، وكأنّ المجتمع ملحق بالشرعية الانتخابية.

الأخطر أنّ الجماعة قرأت الاعتراض الاجتماعي باعتباره تمرداً على «المشروع الإسلامي»، لا اعتراضاً على الأداء والسياسات، وبهذا المعنى جرى تحويل الخلاف السياسي إلى صراع أخلاقي، وهو ما عمّق القطيعة مع قطاعات لم تكن معادية بالضرورة، لكنّها شعرت بالإقصاء والاستعلاء.

لحظة ٣٠ حزيران (يونيو) لم تكن انفجاراً مفاجئاً، بل نتيجة طبيعية لفشل الجماعة في فهم أنّ المجتمع لا يُدار بالولاء الإيديولوجي، وأنّ الشرعية لا تُختزل في صندوق انتخابي، ومع ذلك ظلّ الإخوان عاجزين عن رؤية هذه الحقيقة.

بعد السقوط ... الجماعة ضد المجتمع

كان من الممكن أن يشكّل سقوط الإخوان فرصة لمراجعة جذرية، لكنّ ما حدث هو العكس. أعادت الجماعة إنتاج الخطاب نفسه، مع تعديل طفيف: المجتمع لم يعد «حاضنة"، بل هو «مضلَّل» أو «مخطوف»، وهكذا تحوّل الفشل في الفهم إلى اتهام صريح للمجتمع.

لم تطرح الجماعة سؤالاً بسيطاً: لماذا لم يدافع الناس عنها؟ لماذا لم تتحول سنوات الدعوة والخدمة إلى حماية شعبية؟ الإجابة عن هذه الأسئلة كانت ستقود إلى نقد الذات، وهو ما تجنّبته القيادة التنظيمية، فالمراجعة الحقيقية تهدد البنية المغلقة التي يقوم عليها التنظيم.

في المنفى ازداد الانفصال وضوحاً وبات الخطاب موجّهاً للخارج، بينما غاب المجتمع المحلي تماماً، إلا كصورة رمزية تُستخدم لتبرير الاستمرار، ولم يعد هناك جهد لفهم التحولات الاجتماعية أو الدينية، بل اكتفاء بإعادة تدوير سردية المظلومية.

بهذا المعنى لم يخسر الإخوان السلطة فقط، بل خسروا المجتمع نفسه، وهو فشل لا يمكن تجاوزه بتغيير الخطاب أو الوجوه، لأنّه نابع من تصور إيديولوجي يرى المجتمع تابعًا لا فاعلاً، وأداة لا شريكاً.

التنظيم بديل عن المجتمع ... وهم الاكتفاء الذاتي

أحد أكثر أوجه الفشل عمقاً في تجربة الإخوان المسلمين هو اعتقادهم أنّ التنظيم قادر على أن يكون بديلاً عن المجتمع، أو على الأقلّ اختصاره، فبدلاً من التعامل مع المجتمع بوصفه ساحة مفتوحة للتفاعل والتأثير المتبادل، بنت الجماعة عالمها الموازي: الهياكل، واللوائح، والأسر، والقيادات، والخطاب الداخلي الذي يُنتج شعوراً بالاكتفاء الذاتي والانفصال عن الواقع، داخل هذا العالم لا تُقاس الشرعية بمدى القبول الاجتماعي، بل بدرجة الانضباط التنظيمي.

هذا المنطق جعل الجماعة تُراكم الثقة في ذاتها لا في المجتمع. فكلما ازداد الضغط أو الرفض، انكمشت إلى داخل التنظيم، وفسّرت ذلك باعتباره دليلًا على «صواب الطريق» لا على خلل المسار. وهكذا تحوّل التنظيم من أداة للعمل العام إلى غاية في ذاته، تُقدَّم سلامته واستمراريته على أيّ تفاعل نقدي مع الواقع.

الأخطر أنّ هذا الانغلاق أنتج نخبة قيادية تتداول السلطة داخل الدائرة نفسها، بمعزل عن التحولات الاجتماعية المتسارعة، لم يعد المجتمع مصدرًا للتجديد، بل خطرًا محتملًا يجب التحصّن منه، ومع الوقت تآكلت القدرة على قراءة المزاج العام، واستُبدلت بإحصاءات داخلية، وحشد افتراضي، وخطاب تعبوي لا يلامس الواقع.

عندما سقطت الجماعة اكتشفت أنّ التنظيم، مهما بلغ حجمه، لا يمكن أن يحل محل المجتمع، فالشبكات المغلقة لا تحمي من الغضب العام، والانضباط لا يعوّض غياب القبول، ومع ذلك واصلت القيادة الرهان على التنظيم ذاته، لا على إعادة بناء العلاقة مع المجتمع، بهذا المعنى لم يكن الفشل عرضياً، بل نتيجة منطق يرى المجتمع هامشًا، والتنظيم مركزًا، وهي معادلة لا تنتج سوى العزلة والانهيار.

من الرهان على الإسلام السياسي إلى تفكيكه: هل انتهى «العقد غير المكتوب» بين واشنطن والإخوان؟

لم يكن قرار إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في كانون الثاني (يناير) الجاري، بحظر ثلاثة فروع محددة من جماعة الإخوان المسلمين، مجرّد تصعيد سياسي عابر أو خطوة رمزية، بل يشير إلى انفراج استراتيجي في السياسة الأمريكية تجاه التنظيمات الإسلامية العابرة للحدود.

لقد سُمِّيت الفروع في «مصر والأردن ولبنان» منظمات إرهابية، في أول تصنيف من نوعه يطال تنظيماً إسلامياً تاريخياً بنطاق عريض بعد عقود من استخدام الولايات المتحدة له كجزء من «خارطة الإسلام السياسي» في المنطقة.

الخطوة تُحوِّل الملف من صيغة سياسية رمزية إلى صيغة قانونية، أمنية واقعية، تحدد قواعد جديدة للتعامل مع شبكات لها امتدادات اجتماعية وسياسية واقتصادية واسعة. في هذا التقرير نحاول قراءة ما يعنيه هذا القرار، لماذا ظهر الآن، وكيف يضع نهاية لعقد غير مكتوب بين واشنطن وجماعة الإخوان، وتحول النظرة إليها من شريك محتمل إلى تهديد قابل للمعالجة القانونية؟

عقد غير مكتوب... نشأ بعد ١١ أيلول (سبتمبر)

في العقود التي تلت هجمات ١١ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١ اجتهدت أجهزة السياسة الخارجية الأمريكية في تطوير أدوات للتعامل مع الإسلام السياسي كجزء من «الديمقراطية المنتجة» في المنطقة، لا كعدو صريح. في هذا السياق تم التعامل مع جماعة الإخوان المسلمين باعتبارها فصيلاً قادراً على أن يكون وسيطاً بين الدولة والمجتمعات الإسلامية، خصوصاً عندما لعبت دوراً سياسياً في بعض بلدان المشرق، أو كانت فاعلًا في المجتمعات المسلمة المهاجرة داخل أوروبا والولايات المتحدة. هذه النظرة لم تأتِ من فراغ، بل من رؤى تفترض أنّ احتواء التيارات الإسلامية المعتدلة يمكن أن يُسهم في استقرار أوسع للمنطقة ومنع التطرف العنيف.

إلا أنّ هذا الرهان بدأ يتصدّع منذ عدة سنوات، بدخول الإخوان في حلقات عنف وعدم استقرار في بعض السياقات الإقليمية، وتراكم علاقات مالية وسياسية أثارت الشكوك داخل الدوائر الأمريكية المعنية بالأمن والمال.

تصنيف ثلاثة فروع... تحول قانوني وأمني

في ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٢٥ أصدر ترامب أمراً تنفيذياً يُلزم وزارة الخارجية ووزارة الخزانة بتقديم تقرير خلال ٣٠ يوماً يوصي بتصنيف بعض فروع جماعة الإخوان منظمات إرهابية أجنبية أو كـ «إرهابيين عالميين مصنفين بشكل خاص» (Specially Designated Global Terrorists)، استناداً إلى قوانين الهجرة والجنسية والقوانين الاقتصادية الطارئة.

«سُمِّيت الفروع في «مصر والأردن ولبنان» منظمات إرهابية، في أول تصنيف من نوعه يطال تنظيماً إسلامياً تاريخياً بنطاق عريض بعد عقود من استخدام الولايات المتحدة له كجزء من «خارطة الإسلام السياسي» في المنطقة»

بموجب هذا السياق، في ١٣ كانون الثاني (يناير) أعلنت الولايات المتحدة رسميّاً تصنيف ثلاثة فروع من الإخوان المسلمين فروعاً إرهابية. وتم تصنيف الفرع اللبناني، المعروف باسم «الجماعة الإسلامية»، منظمة إرهابية أجنبية من قبل وزارة الخارجية، بينما وُضع فرع الإخوان في كلٍّ من الأردن ومصر ضمن لائحة «الإرهابيين العالميين المصنفين بشكل خاص» من قبل وزارة الخزانة، وهو تصنيف غالباً ما يُستخدم لوضع قيود مالية وعقوبات على الأفراد والكيانات والموارد المالية.

أصدر ترامب أمراً تنفيذياً يُلزم وزارة الخارجية ووزارة الخزانة بتقديم تقرير خلال ٣٠ يوماً يوصي بتصنيف بعض فروع جماعة الإخوان منظمات إرهابية أجنبية أو كـ «إرهابيين عالميين مصنفين بشكل خاص».

هذا التحوّل في المعالجة يدلّ على أنّ الإدارة لم تعد تتعامل مع الإخوان كفصيل سياسي يمكن التفاوض معه، بل كشبكات تزعم أنّها مرتبطة بأنشطة عنيفة، أو تدعم فصائل مثل حماس في المنطقة، وهو ما ذُكر صراحة في نص الأمر التنفيذي بأنّ هذه الفروع تشارك أو تُسهم فيما تعتبره واشنطن «عنفاً أو حملات زعزعة استقرار».

منطق جديد ... العقوبات قبل السياسة

تصنيف الفروع بهذه الصورة يحمل تأكيداً على أنّ واشنطن الآن ترى أنّ إدارة الإسلام السياسي لا يمكن أن تكون مجرد أداة دبلوماسية، بل يجب أن تُعالَج عبر الأدوات القانونية والأمنية، بفرض العقوبات وتقييد الموارد المالية، وأنّ القرار يستهدف تجفيف المصادر التي قد يتم استخدامها لدعم أيّ أنشطة تراها واشنطن غير متوافقة مع مصالحها.

وفي هذا الإطار فإنّ القرار لا يكتفي بالبُعد الأمني فحسب، بل يفتح الباب لمسارات أكبر في السياسة الداخلية الأمريكية، إذ إنّ تصنيفاً كهذا قد يجد انعكاسات في قضايا الهجرة واللجوء والتأشيرات، ليس فقط في الولايات المتحدة بل في دول غربية أخرى تتعامل مع مصطلحات الإرهاب على نحو مماثل، وهو ما يشير إليه بعض الخبراء الأمريكيين الذين يرون أنّ هذا القرار قد يغير قواعد التعامل مع طلبات اللجوء أو إقامة الأفراد المرتبطين بهذه الفروع.

«في ١٣ كانون الثاني (يناير) أعلنت الولايات المتحدة رسميّاً تصنيف ثلاثة فروع من الإخوان المسلمين فروعاً إرهابية. وتم تصنيف الفرع اللبناني، المعروف باسم «الجماعة الإسلامية»، منظمة إرهابية أجنبية من قبل وزارة الخارجية»

نهاية التسامح...
وتحوّل التصنيف إلى أداة ضغط

الخطوة الأمريكية ليست منعزلة عن تحولات أكبر في بعض الولايات داخل البلاد؛ فقد شهد عام ٢٠٢٥ قرارات على مستوى حكومات ولايات مثل تكساس وفلوريدا بتصنيف مجموعات محسوبة على الإخوان أو مرتبطة بهم ضمن قوائم إرهابية على مستوى الولاية، رغم أنّ التصنيف الاتحادي هو فقط الذي يمتلك سلطة تطبيق العقوبات الفيدرالية.

وهذا يُظهر أنّ الرؤية تجاه الإخوان لم تعد مجرد ملف أمني خارجي، بل أصبحت جزءاً من نقاشات أكبر حول الإسلام السياسي ومستقبل علاقاته مع المجتمع الأمريكي والإطار القانوني الداخلي.

انعكاسات على السياسة الخارجية والتحالفات

التصنيف الأمريكي لفروع جماعة الإخوان يحمل أيضاً دلالات إقليمية ودولية. التقدير الأمريكي في القرار يرتبط بأحداث مثل الحرب في غزة بعد ٧ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٢٣، وتعاون بعض الفصائل التي ترتبط إيديولوجيّاً ببعض فروع الإخوان أو تعمل ضمن تحالفات مع كيانات مثل حماس أو حزب الله.

هذا الأمر خلق توافقاً مع بعض حلفاء واشنطن في المنطقة، مثل مصر والإمارات، اللتين رحبتا ودعمتا مثل هذه الخطوات التي تعتبرها جزءاً من مواجهة ما تصفه بـ «الإرهاب والإيديولوجيا المتطرفة». في المقابل قد يفاقم القرار

من التوترات مع دول أخرى مثل قطر وتركيا، حيث يتم التساهل أو التعايش مع فروع من التنظيم ضمن منظومة السياسة الداخلية، وهو ما يعكس تعقيدات التوازنات الدبلوماسية الأمريكية في المنطقة.

ما بعد القرار

إنّ تحول إدارة ترامب من منطق «التعامل السياسي مع فروع الإخوان» إلى منطق التصنيف القانوني والعقوبات المالية والأمنية يعكس نهاية عهد طويل من التسامح مع الغموض المؤسسي والمالي حول بعض نشاطات التنظيم، ويمثل نقطة فاصلة في العلاقة بين واشنطن وجماعات الإسلام السياسي العابرة للحدود.

في هذا المنعطف أصبح من الواضح أنّ الولايات المتحدة لم تعد تعتبر جماعة الإخوان شريكاً مثبتاً في إدارة الإسلام المعتدل، بل باتت تراه تحدياً قانونياً وأمنياً يستدعي أدوات أكثر حزماً وضبطاً.

ولأنّ القرن العشرين والعلاقات الشرق أوسطية الأمريكية قد بنيا عقداً غير مكتوب على أمل إدماج التيارات الإسلامية المعتدلة في النظام الدولي، فإنّ هذا القرار يشير إلى أنّ تلك النظرة لم تعد قائمة بالقوة نفسها، وأنّ المرحلة القادمة في السياسة الأمريكية ستُقرأ من خلال إطار القانون والعقوبات أكثر من الإطار السياسي التقليدي.

«التصنيف الأمريكي لفروع جماعة الإخوان يحمل أيضاً دلالات إقليمية ودولية. التقدير الأمريكي في القرار يرتبط بأحداث مثل الحرب في غزة بعد ٧ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٢٣»

توظيف التناقضات داخل الخطاب الإخواني: الشنقيطي نموذجاً

لا تُخطئ جماعة الإخوان المسلمين في توصيف الوقائع بقدر ما تُخطئ ـ عن عمد ـ في ترتيبها أخلاقياً. فالمشكلة في خطاب الجماعة ليست الكذب الصريح، بل تجزئة الحقيقة، واستخدام كل جزء منها في التوقيت الذي يخدم أجندتها السياسية والتنظيمية.

هكذا تتحول القيم الكبرى ـ كرفض التطبيع، أو مقاومة الهيمنة، أو الالتزام بالشريعة ـ إلى شعارات مرنة، قابلة للتمدد والانكماش، تبعاً لموقع الجماعة من السلطة والصراع.

تغريدات الأكاديمي والقيادي الإخواني الموريتاني المقيم في قطر، محمد المختار الشنقيطي، تقدّم نموذجاً نادراً لهذه الازدواجية؛ إذ تكشف، دون مواربة، كيف يمكن للخطاب الواحد أن يُدين سلوكاً سياسياً في سياق، ثم يُبرر سلوكاً مماثلاً ـ أو أشدّ ـ في سياق آخر، تحت عناوين مختلفة.

خطاب الإدانة المشروط

في تموز (يوليو) ٢٠٢٥ يكتب الشنقيطي تغريدة مطولة يدافع فيها عن الرئيس السوري أحمد الشرع، معتبراً أنّ سبب

«محاربته» هو رفضه التطبيع مع إسرائيل، ورفضه التنازل عن الجولان، وعدم انخراطه في مشاريع تخدم الغرب. وفق هذا التصور، يُعاد تفسير الصراع السوري بوصفه عقاباً أخلاقياً على التمسك بالمبدأ.

هذه القراءة لا تكتفي بتبسيط الواقع، بل تُسقط عمداً شبكة التعقيدات السياسية والعسكرية والإقليمية، لتحصر كل شيء في معيار واحد: الموقف من إسرائيل. وهنا تصبح الحقيقة اختزالية، لا تحليلية، تُستخدم لتثبيت سردية مسبقة لا لاختبارها.

بعد أشهر، في كانون الثاني (يناير) الجاري، ينتقل الشنقيطي إلى خطاب مختلف تماماً، مشبّهاً وضع أحمد الشرع الحالي ببدايات حكم رجب طيب أردوغان عام ٢٠٠٣. يعترف بوجود «تكيفات صعبة»، لكنّه يطمئن جمهوره بأنّ «حصاد العهد سيكون خيراً كثيراً».

المفارقة هنا أنّ النموذج التركي، الذي يُقدَّم بوصفه مثالاً ناجحاً، قام ـ منذ البداية ـ على شبكة علاقات مع الغرب وإسرائيل، شملت تعاوناً عسكرياً واستخباراتياً واقتصادياً واسعاً.

أي أنّ العامل الذي اعتُبر سبباً في «معاقبة» الشرع، لم يكن عائقاً أمام «نجاح» أردوغان. هذا التناقض لا يُعالَج في الخطاب، بل يُتجاهل، لأنّ المقارنة ليست أداة تحليل، بل وسيلة تطمين سياسي وإيديولوجي.

يعكس هذا التباين نمطاً أوسع في فكر جماعة الإخوان تجاه التطبيع مع إسرائيل. فالتطبيع، في الخطاب الدعوي،

يُقدَّم كخط أحمر أخلاقي، وجريمة سياسية. لكنّه، في الخطاب السياسي الواقعي، يتحول إلى مسألة «تقدير مواقف»، أو «مرحلة مؤقتة»، أو «تكتيك لا يمسّ الثوابت».

القاعدة هنا ليست رفض التطبيع أو قبوله، بل من يقوم به ولمصلحة من. فإذا صدر عن خصوم الجماعة، يُدان أخلاقياً، وإذا صدر عن حلفائها أو نماذجها الملهمة، يُعاد تأطيره بلغة الواقعية السياسية.

عندما تسقط الفتوى أمام الرغبة في السلطة

يتجلى المنطق ذاته في الموقف من القروض الربوية. فالجماعة بنت، لعقود، خطاباً دينياً صارماً ضد الاقتراض من المؤسسات الدولية، واعتبرته شكلاً من أشكال التبعية والربا المحرم. غير أنّ هذا الخطاب انهار عملياً مع وصول محمد مرسي إلى الحكم في مصر عام ٢٠١٢.

لم يكن التفاوض مع صندوق النقد الدولي مجرد خطوة اقتصادية، بل لحظة كاشفة: إذ لم تُقدَّم مراجعة فكرية جادة، ولم تُطرح مساءلة داخلية، بل جرى ببساطة استدعاء «فقه الضرورة». هنا لم تتغير القاعدة، بل تغيّر موقع الجماعة، فتغيّر معها الحكم.

لم يعد فقه الضرورة في خطاب جماعة الإخوان المسلمين استثناءً فقهياً يُلجأ إليه في الحالات القصوى، بل تحوّل إلى مظلة واسعة تُسوَّغ تحتها قرارات سياسية تتناقض صراحة مع الخطاب الديني الذي روّجت له الجماعة لعقود.

فالضرورة، في هذا السياق، لا تُعرَّف بوصفها خطراً داهماً يهدد حياة الناس أو كيان المجتمع، بل تُختزل في تهديد يطال التنظيم نفسه، أو مشروعه السياسي. ومع هذا التحول، فقد المفهوم وظيفته الأصلية كأداة ضبط أخلاقي، ليصبح وسيلة مرنة لتعليق الأحكام كلما تعارضت مع متطلبات اللحظة السياسية.

تستخدم الجماعة «فقه الضرورة» بوصفه جسراً لغوياً بين المبدأ والممارسة، يسمح لها بالانتقال من خطاب التحريم القطعي إلى خطاب التكييف المرحلي دون اعتراف صريح بالتناقض. ففي قضايا كالتعامل مع المؤسسات المالية الدولية، أو التحالف مع قوى إقليمية ودولية طالما وُصفت بالعداء للإسلام، لا تُقدَّم مراجعة فكرية واضحة، بل يُستدعى مفهوم الضرورة كتبرير جاهز.

وبهذا المعنى لا تُلغى القاعدة الشرعية، بل تُعلَّق مؤقتاً، غير أنّ هذا «المؤقت» يتحول عملياً إلى حالة دائمة، وهو ما يفرغ الخطاب الأخلاقي من مضمونه.

الأخطر في توظيف «فقه الضرورة» لدى الإخوان أنّه يُستخدم خارج أيّ آلية مساءلة داخلية أو نقاش عام شفاف، إذ يُفترض أنّ قيادة التنظيم وحدها تملك تقدير الضرورة وحدودها. ومع غياب معايير واضحة، تصبح الضرورة مفهوماً مطاطياً، قابلاً للتمدد بلا سقف، ويُستبعد أيّ نقد باعتباره جهلاً بالواقع أو خيانة للمشروع. هكذا يتحول الفقه من أداة لضبط السلطة إلى أداة بيدها، وتتحول الضرورة من استثناء أخلاقي إلى منطق حكم دائم.

ينسحب المنطق ذاته على موقف الجماعة من الديمقراطية. فالانتخابات تُقدَّس حين تفضي إلى فوز الإخوان، وتُفرَّغ من مضمونها حين تُفضي إلى خسارتهم. الشرعية ليست مبدأ ثابتاً، بل نتيجة مرغوبة.

وهكذا تتكامل الصورة: الحقيقة، والشرعية، والدين، والديمقراطية، كلها تتحول إلى أدوات وظيفية داخل خطاب واحد، لا إلى قيم حاكمة له.

من تفريدة إلى بنية فكرية

تكمن أهمية حالة الشنقيطي في أنّ تناقضاته ليست فجّة أو ساذجة، بل مصاغة بلغة مثقف، وهو ما يجعلها أكثر خطورة. فهي تكشف كيف يمكن للخطاب أن يبدو عقلانياً ومتوازناً، بينما يقوم في جوهره على منطق انتقائي صارم.

إنّها ليست أزمة شخص، بل أزمة بنية فكرية ترى العالم من زاوية واحدة: «ما يخدم مشروعنا هو الحقيقة...، وما لا يخدمه قابل للتأويل».

لا تُحاسَب الحركات السياسية على تغيير مواقفها، بل على صدقها في الاعتراف بهذا التغيير. وجماعة الإخوان، في هذا السياق، لا تغيّر مواقفها فحسب، بل تصرّ على تقديم التناقض بوصفه انسجاماً، والبراغماتية بوصفها مبدأ.

وهنا تكمن الخطورة الحقيقية: حين تُفرَّغ القيم من مضمونها، وتتحول الحقيقة إلى خطاب انتقائي، لا يعود الخلاف سياسياً فحسب، بل أخلاقياً ومعرفياً في آنٍ واحدٍ.

لماذا فشل الإخوان في إنتاج نقد ذاتي حقيقي؟

تتفق غالبية الدراسات الرصينة حول الإسلام السياسي على أنّ جماعة الإخوان مرّت بأعمق أزمة في تاريخها الحديث من دون أن تنتج ما يوازيها من نقد ذاتي أو مراجعات فكرية وتنظيمية جادّة. وتشير دراسة صادرة عن «معهد كلينغنديل» الهولندي حول تحولات الإخوان بعد ٢٠١٣ إلى أنّ التنظيم دخل حالة «ضياع انتقالي»، يتأرجح فيها بين خطاب المظلومية والإنكار، بدل تحويل الهزيمة إلى محطة لإعادة التأسيس. هذا العجز عن تحويل الصدمة إلى فرصة مراجعة، هو مفتاح تفسير استمرار إصرار الجماعة على خطابها القديم، رغم تبدّل الشروط المحلية والإقليمية جذرياً.

بنية تنظيمية تعادي النقد بطبيعتها

تكشف الدراسات التي تناولت البناء الداخلي للإخوان أنّ الحركة بُنيت على هرمية صلبة تقوم على «السمع والطاعة» واحتكار «الشرعية التاريخية» من نخبة ضيقة من القيادات. هذه البنية، كما يوضح تقرير لمركز أوروبي معني برصد الحركات المتطرفة، لا تنتج فضاءً يسمح بالنقاش الحر ولا تستوعب الاختلاف، بل تُفرز آلياً ثقافة تقديس القيادة وتجريم المراجعة بوصفها «تشكيكاً في المنهج» أو مدخلًا لاختراق أمني.

من هذه الزاوية، لا يبدو غريباً أنّ أيّ محاولة نقد ذاتي جاد من داخل التنظيم تُواجَه بالتخوين أو الإقصاء؛ إذ يتعامل الإخوان مع النقد باعتباره تهديداً لوجود الجماعة لا شرطًا لاستمراريتها. هكذا تحوّلت الآلة التنظيمية إلى ما يشبه جهازاً مغلقًا يُعيد إنتاج أخطائه، ثم يرفض الاعتراف بها.

جزء مهم من فشل المراجعة يرتبط باختيار من قيادة الجماعة بعد ٢٠١٣: أولوية إنقاذ التنظيم لا إنقاذ الفكرة. تقرير سياسات صادر عن معهد أوروبي يرصد تحركات الإخوان في المنفى يُظهر أنّ الموارد والطاقات وُجّهت أساسًا للحفاظ على شبكات التمويل والكوادر في الخارج، بدل الاستثمار في ورش فكرية جادة تراجع مفاهيم الدولة، والسلطة، والعنف، والعلاقة بالمجتمع.

هذا الخيار جعل «البقاء التنظيمي» هدفاً في ذاته؛ فكل ما يهدد اللحمة الداخلية، بما في ذلك النقد، يُؤجَّل أو يُقمع تحت شعار «الوقت ليس مناسباً للمحاسبة، بل للصمود». عملياً، أدى هذا المنطق إلى إدامة حالة الإنكار، وإلى تثبيت القيادات ذاتها التي قادت التنظيم إلى أزمته، بوصفها المؤهلة أيضاً لإدارته «مرحلة ما بعد السقوط».

ذهنية المؤامرة والعدو الخارجي كآلية للهروب من الذات

تُظهر مراجعة خطاب الجماعة بعد ٢٠١٣، كما ترصده تقارير مراكز أبحاث غربية وعربية، إصراراً لافتاً على تفسير كل ما جرى بوصفه «مؤامرة دولية» على الإسلام والحركات الإسلامية. هذه الذهنية، التي تقوم على ثنائية «نحن الضحية /

هم المتآمرون»، تمنح التنظيم مهرباً نفسياً مريحاً من مواجهة الأسئلة الصعبة حول الأداء والسياسة والتحالفات والإدارة.

بدل الاعتراف بأخطاء فادحة في إدارة الدولة، والصدام مع مؤسساتها، وإقصاء الخصوم، جرى اختزال الأزمة في سردية «الانقلاب على الشرعية»، بما يخدم استمرار الشعور بالاستحقاق الأخلاقي لدى القواعد، ويُبقي صورة الجماعة بوصفها صاحب «المشروع النقي» المحاصر من الداخل والخارج. هنا تحديداً يتبدى الطابع اللاتاريخي لوعي التنظيم؛ فالإخوان يصرّون على رؤية أنفسهم كضحايا مطلقين، لا كفاعلين سياسيين يتحملون مسؤولية خياراتهم.

اللافت أنّ الانقسامات التي شهدتها الجماعة في السنوات الأخيرة لم تنتج مدارس فكرية متمايزة بقدر ما كرّست صراعاً على المراكز والشرعيات. توثّق دراسة عن تحولات الإخوان في مرحلة ما بعد «الربيع العربي» أنّ الجبهات المتنازعة (في الداخل والخارج) تركزت خلافاتها حول: من يمثل الجماعة؟ ومن يملك شرعية التوقيع والتفاوض؟ أكثر ممّا انشغلت بتأمل أسباب الفشل أو تقديم رؤى بديلة.

بمعنى آخر، دار الصراع في معظمه حول «من يحكم التنظيم؟» لا «كيف ينبغي أن يتغير التنظيم؟». لذلك ظلّ الهيكل العقائدي العام واحداً، وانحصر التغيير في الوجوه والخطاب التكتيكي، من دون المساس بجوهر الفكرة: مشروع حركة شمولية ترى نفسها مظلة للأمة، لا فاعلًا سياسيًا ضمن دولة وطنية حديثة.

مراجعات فردية في مواجهة جدار مؤسسي صلب

بالطبع، لا يخلو المشهد من أصوات إخوانية حاولت إنتاج نقد ذاتي حقيقي، سواء في شكل شهادات منشورة أو كتب تعترف بأخطاء عميقة في تصور الدولة والمجتمع والعنف. غير أنّ هذه المراجعات بقيت في الغالب مبادرات فردية بلا غطاء تنظيمي، تعاملت معها القيادة بصمت أو تهميش أو شيطنة لأصحابها، باعتبارهم «منساقين وراء دعاية الخصوم» أو «منهارين نفسياً» تحت وطأة الهزيمة.

الفارق بين هذه المحاولات وبين ما يمكن اعتباره مراجعة مؤسسية هو ما يجعل حصيلتها محدودة الأثر؛ فطالما لم تُترجم إلى وثائق رسمية، أو نقاشات داخلية مُلزِمة، أو تغييرات في اللوائح والهياكل، ستظل أقرب إلى شهادات «ندم» شخصية، لا إلى تحوّل عميق في مشروع الإسلام السياسي الإخواني.

تأتي كل هذه العوامل في سياق إقليمي مواتٍ لخطاب الإخوان التبريري؛ فموجة الثورة المضادة، وتصاعد القبضة الأمنية في أكثر من بلد، وانخراط قوى إقليمية في تصفية نفوذ الإسلام السياسي، كلها وقائع حقيقية وثّقتها تقارير دولية عديدة. لكنّ الإخوان تعاملوا مع هذا السياق بوصفه «السبب الوحيد» لمأساتهم، لا كإطار موضوعي كان يتطلب قراءة أكثر حذراً وترشيداً للصراع، وتدرجاً في السعي للسلطة، ووعياً أعقد بموازين القوى.

بهذه الطريقة، تحوّلت ظروف القمع الفعلية إلى ذريعة إضافية لتعليق النقد، بدعوى أنّ الاعتراف بالأخطاء في ظلّ هذا المناخ «يخدم الأنظمة»، مع أنّ التجارب العالمية للحركات السياسية الكبرى تُظهر أنّ أشدّ المراجعات جذرية غالباً ما تولد في لحظات الهزيمة لا في أوقات الرخاء.

تُظهر قراءة المحصّلة العامة أنّ غياب النقد الذاتي عند الإخوان ليس حادثاً عابراً، بل هو تعبير عن أزمة بنية إيديولوجية وتنظيمية في آنٍ واحد. الدراسات التي تناولت مسار الجماعة منذ منتصف القرن العشرين تُشير إلى نمط متكرر: كل هزيمة تُقابَل بمزيد من الانغلاق والتمترس خلف الهوية، لا بمساءلة الأدوات والرؤى.

في هذا السياق، لا يبدو فشل المراجعة بعد ٢٠١٣ مفاجئاً، بل هو استمرار لمنطق تاريخي يجعل التنظيم، في جوهره، أنّه كيان يقاوم الزمن بدل أن يتفاعل معه، ويُفضّل حماية صورته عن نفسه على مواجهة الحقيقة. من هنا، فإنّ أيّ حديث عن «تجديد» داخل الإخوان من دون تفكيك هذه البنية ـ بنية الطاعة، والعصمة التنظيمية، وسردية المؤامرة، وأولوية البقاء على حساب الحقيقة ـ لن يكون سوى إعادة تدوير للمأزق نفسه في عبارات أكثر نعومة.

قراءة في كتاب: «تنظيم الإخوان المسلمين: خطاب التطرف والتضليل»

ليس من السهل تفكيك خطاب جماعة الإخوان المسلمين، ليس فقط بسبب امتداده الزمني الطويل، وإنّما لأنّ هذا الخطاب صُمم منذ البداية ليكون مرنًا، مراوغًا، وقادرًا على إعادة إنتاج نفسه وفق السياقات السياسية والاجتماعية المختلفة. من هنا، فإنّ الدراسات التي تتعامل مع الإخوان، بوصفهم ظاهرة فكرية وخطابية لا مجرد تنظيم سياسي، تكتسب أهمية خاصة.

وفي هذا الإطار يأتي كتاب «تنظيم الإخوان المسلمين: خطاب التطرف والتضليل» الصادر عن جامعة محمد بن زايد للعلوم الإنسانية، ليقدّم قراءة نقدية مركّزة في بنية الخطاب الإخواني، وآليات اشتغاله على الوعي الديني والسياسي، وتأثيراته في مسارات التطرف وعدم الاستقرار.

الكتاب هو حصيلة ندوة علمية شارك فيها باحثون ومتخصصون، وينطلق من فرضية أساسية مفادها أنّ الإخوان لم يكونوا مجرد فاعل سياسي أخطأ أو أصاب، بل حركة إيديولوجية أسست خطابًا مغلقًا أسهم، بدرجات متفاوتة، في إنتاج التطرف، أو على الأقل في تهيئة الأرضية الفكرية له.

ويبرز الكتاب الدور الريادي لدولة الإمارات في مواجهة هذا الفكر المتطرف عبر التشريعات، والمؤسسات الدينية المعتدلة، والمبادرات الفكرية والإنسانية، مثل «وثيقة الأخوة الإنسانية». ويقدّم إسهامات نخبة من المفكرين والعلماء الذين فصّلوا في خطورة المشروع الإخواني على الدين والمجتمع والدولة، مؤكدين أنّ الإسلام دين محبة ورحمة وعدل، لا أداة للهيمنة والصراع، وأنّ الوطن ليس خصماً للعقيدة، بل هو الحاضن للدين، على أرضه تُقام الشعائر، وتُعلَّم فيه القيم والأخلاق، وتُحفظ فيه الأنفس والأسر والمال والعقول.

من الدعوة إلى الإيديولوجيا

يكشف الكتاب جذور المشروع الإخواني منذ تأسيسه عام ١٩٢٨ حتى امتداداته المعاصرة. يتناول بالدراسة والتحليل خطاب الجماعة الذي حوَّل الإسلام من رسالة إنسانية وأخلاقية إلى مشروع سياسي سلطوي مغلق قائم على الحاكمية، والتكفير، واستباحة العنف. ويوضح كذلك كيف أسهمت الجماعة في تقويض الدولة الوطنية وإضعاف مفهوم المواطنة، وكيف استثمرت الأزمات لنشر خطاب المظلومية والهيمنة، ممهّدة الطريق أمام التنظيمات الإرهابية مثل القاعدة وداعش.

يتوقف الكتاب عند البدايات الأولى لجماعة الإخوان المسلمين، معتبرًا أنّ التحول الحاسم في مسارها لم يكن سياسيًا فقط، بل كان خطابيًا وفكريًا. فالجماعة، التي بدأت كحركة دعوية واجتماعية، سرعان ما بلورت تصوراً شاملاً للإسلام بوصفه «نظاماً كاملاً للحياة»، وهو ما سمح لها بالانتقال من المجال الوعظي إلى المجال السلطوي دون إعلان قطيعة واضحة بين الاثنين.

هذه «الشمولية»، كما يوضح الكتاب، لم تكن مجرد توصيف ديني، بل كانت إطارًا إيديولوجيًا يبرر احتكار الحقيقة الدينية والسياسية، ويمنح التنظيم حق تمثيل الإسلام في المجال العام. وبهذا المعنى، فإنّ الخطاب الإخواني لم يسعَ إلى التعايش مع الدولة الوطنية الحديثة، بل تعامل معها بوصفها كيانًا مؤقتًا أو ناقص الشرعية، يجب «إصلاحه» أو تجاوزه.

الحاكمية بوصفها مفتاحاً للتطرف

أحد المحاور المركزية في الكتاب هو تفكيك مفهوم الحاكمية كما استُخدم في أدبيات الإخوان، خصوصاً في مرحلة ما بعد حسن البنا، ومع صعود أفكار سيد قطب. يقدّم الكتاب قراءة نقدية لهذا المفهوم، باعتباره الركيزة النظرية التي نقلت الخطاب الإخواني من الإصلاح إلى الصدام.

فالحاكمية، وفق ما يطرحه الكتاب، لم تُطرح كقيمة روحية أو أخلاقية، بل كأداة سياسية تُستخدم لنزع الشرعية عن الدولة والقانون والمجتمع، وإعادة تعريف «الإيمان» و«الكفر» بمعايير إيديولوجية. هذا التحول فتح الباب أمام منطق الإقصاء، ثم التكفير، ثم تبرير العنف، حتى وإن لم تمارسه الجماعة بشكل مباشر في كل مراحلها.

ويشير المشاركون في الكتاب إلى أنّ كثيراً من التنظيمات المتطرفة لاحقًا لم تبتكر خطابها من فراغ، بل استعارت مفاهيم مركزية من التراث الإخواني، وأعادت توظيفها في سياقات أكثر عنفًا.

ازدواجية الخطاب:
الاعتدال في العلن، والتشدد في العمق

من أبرز نقاط قوة الكتاب تحليله لما يسميه ازدواجية الخطاب الإخواني. فالجماعة، كما يوضح، تمتلك قدرة عالية على إنتاج خطابين متوازيين: خطاب خارجي موجّه للإعلام والرأي العام، يتحدث عن الديمقراطية، والتعددية، والعمل السلمي؛ وخطاب داخلي تنظيمي يقوم على السمع والطاعة، والانضباط الصارم، واصطفاف «الجماعة» في مواجهة المجتمع والدولة.

هذه الازدواجية لا تُقدَّم في الكتاب بوصفها مجرد تكتيك سياسي، بل باعتبارها بنية راسخة في الثقافة التنظيمية للإخوان، تسمح لهم بتبرير التناقضات، والانتقال السلس بين دور «الضحية» ودور «الفاعل»، وفقًا لموازين القوى.

التضليل أداة سياسية

يولي الكتاب اهتمامًا خاصًا بمفهوم التضليل، معتبرًا أنّه ليس عرضًا جانبياً في خطاب الإخوان، بل أداة أساسية من أدواتهم السياسية. فالتنظيم، بحسب التحليل، دأب على إعادة صياغة الوقائع، وتوظيف لغة المظلومية، واختزال الصراعات المعقدة في ثنائيات أخلاقية مبسطة: إسلام /كفر، حق /باطل، شعب /طغاة.

هذا النمط من الخطاب، كما يوضح الكتاب، يسهّل عملية الاستقطاب، ويُضعف القدرة على التفكير النقدي، ويحوّل الخلاف السياسي إلى صراع وجودي. وفي مثل هذه البيئة، يصبح العنف، ولو مؤجلاً أو مبررًا نظريًا، خيارًا قابلاً للتسويق.

الإخوان والدولة الوطنية

يتعامل الكتاب بوضوح مع العلاقة الإشكالية بين جماعة الإخوان والدولة الوطنية الحديثة. فبحسب أطروحته، لم تنجح الجماعة يومًا في تقديم تصور حقيقي للمواطنة المتساوية، لأنّها ظلت أسيرة منطق «الجماعة المؤمنة» في مواجهة مجتمع «غير منضبط إيديولوجيًا».

ويشير الكتاب إلى أنّ تجارب وصول الإخوان إلى السلطة، حين أُتيحت لهم الفرصة، كشفت عن هذا الخلل البنيوي، حيث طغى منطق التمكين والسيطرة على منطق الشراكة الوطنية، وهو ما أدى إلى صدامات حادة مع مؤسسات الدولة والمجتمع.

وأخيرًا يقدّم كتاب «تنظيم الإخوان المسلمين: خطاب التطرف والتضليل» إسهامًا واضحًا في تفكيك البنية الفكرية للجماعة، ويتميز بتركيزه على الخطاب بوصفه مدخلًا لفهم السلوك السياسي. وهو لا يدّعي الحياد، بل يعلن بوضوح موقعه النقدي من الإخوان، مستندًا إلى تحليل نصوصهم وتجاربهم التاريخية.

ومع ذلك، يظل الكتاب جزءًا من معركة فكرية أوسع حول الإسلام السياسي، ويحتاج إلى أن يُقرأ ضمن سياق تعدد الدراسات والمقاربات، خصوصًا تلك التي تسعى إلى المقارنة بين الإخوان وغيرها من التيارات، أو التي تحلل أسباب جاذبية هذا الخطاب اجتماعيًا.

لا يقدّم هذا الكتاب مجرد نقد لجماعة الإخوان المسلمين، بل يطرح سؤالًا أعمق حول مسؤولية الخطاب الديني-السياسي في إنتاج التطرف. ومن خلال تفكيك لغة الإخوان، ومفاهيمهم،

وآليات اشتغالهم، يُذكّر بأنّ مواجهة التطرف لا تبدأ من السلاح أو القانون فقط، بل من تفكيك الأفكار التي تمنحه الشرعية والمعنى.

في هذا المعنى، يشكّل الكتاب إضافة مهمة للنقاش العام حول مستقبل الدين في المجال السياسي، وحدود استخدامه، ومخاطر تحويله إلى أداة إيديولوجية عابرة للدول والمجتمعات.

مفاهيم الدم عند الإخوان... كتاب جديد يؤرخ لسيرة العنف والتطرف

جعلت جماعة الإخوان من القتل شريعة، وواجباً في بعض الأحيان، ونسجت من مفاهيم الدين الكثير من الأفكار والمعتقدات المغلوطة التي رسخت هذا الفكر لدى عناصرها، وقد حفل تاريخ الإخوان بسيرة طويلة من وقائع العنف والقتل ضد كل من يختلف معهم في الفكرة، أو يقف عائقاً أمام مشروعهم السياسي، وفي هذا السياق يفند كتاب حديث صادر عن مركز (رع) للفكر والدراسات الاستراتيجية تحت عنوان (مفاهيم الدم عند الإخوان) رحلة العنف داخل التنظيم.

الباحثة د. أسماء دياب

يقدّم الكتاب قراءة معمقة في كتاب «رسائل الإمام الشهيد حسن البنا» وبعض أجزاء من كتاب «الدعوة والداعية»، فضلاً عن بعض أجزاء من محاضرات حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين عام ١٩٢٨ ومرشدها الأول، كنموذج استهدفته الباحثة أسماء دياب للدراسة والتحليل النقدي، بهدف استخلاص المفاهيم الفكرية والتنظيمية التي أصّل لها البنا، واعتمدتها كل الجماعات الإرهابية كدستور ومصدر للتأصيل لما قامت به من أعمال عنف وإرهاب خلال القرنين، السابق والحالي.

تشريح العقل الإخواني

يتناول الكتاب آليات تسرب بعض تلك المفاهيم إلى وجدان بعض الشباب غير المؤدلجين، ومحاولة تحليلها وتقديم مفاهيم مجابهة لها من خلال منظومة منهجية علمية ومحددة، اعتمدت الباحثة في ذلك على عرض الردود الشرعية من القرآن الكريم باعتباره على رأس مصادر التشريع الإلهي باعتباره قطعي الثبوت، وتفسيراته التي تلقتها الأمّة بالقبول منذ مئات الأعوام، ومن السنّة النبوية الصحيحة العملية والقولية، ثم على آراء بعض العلماء من الأزهر الشريف.

كما اعتمدت الباحثة في كتابها (مفاهيم الدم عند الإخوان) على السوابق التاريخية، وما استقر في العلوم السياسية في شأن الرد على التأصيل لبعض مفاهيم الدم، ولم يؤصل له البنا من الجانب الشرعي، وللإلمام بالأمر من كل جانب استعانت الباحثة بعرض بعض الآراء لمفكرين معنيين بمجابهة الفكر المتطرف والردّ عليه من خلال كتبهم ومقالاتهم ومحاضراتهم، وقد وقع الاختيار على (٣) من المفكرين والعلماء.

الأوّل هو الدكتور علي عبد الرازق من علماء الأزهر الشريف، ووزير الأوقاف المصرية عام ١٩٤٧م، وهو أوّل من فتح باب التأصيل الشرعي لمنظومة فكرية مناهضة للفكر المتطرف، من خلال كتابه (الإسلام وأصول الحكم)، عقب سقوط نظام الخلافة الإسلامية كنظام حكم كان سائداً قبل (١٠٠) عام.

الثاني هو المفكر العربي علي محمد الشرفاء، وهو كاتب إماراتي له إسهامات بارزة في مجابهة الفكر المتطرف، وقد تمثلت

«يتناول الكتاب آليات تسرب بعض تلك المفاهيم إلى وجدان بعض الشباب غير المؤدلجين، ومحاولة تحليلها وتقديم مفاهيم مجابهة لها من خلال منظومة منهجية علمية ومحددة»

أفكاره في العديد من الكتب؛ ومنها (المسلمون بين الخطاب الديني والخطاب الإلهي)، و(المنهاج الإلهي)، وغيرها الكثير من الكتب التي تحاول تقديم نموذج إصلاحي تنويري للخطاب الديني، هذا بالإضافة إلى مئات المقالات التي تعكس الرؤية الإصلاحية نفسها.

كذلك عرضت الباحثة لآراء المفكر الفلسطيني د. عدنان إبراهيم، من المفكرين الإصلاحيين من مذهب أهل السنّة والجماعة، وله إسهامات تتسم بالعقلانية الشرعية في الردّ على الأفكار المتطرفة وتقويضها بمنهجية علمية مستنبطة من النصوص الشرعية وملمّة بشتى العلوم الإنسانية الحديثة.

الدم في منهج الإخوان

احتوى كتاب (مفاهيم الدم عند الإخوان) على (٢٨) مفهوماً؛ (٧) مفاهيم فكرية، منها مفهومان رئيسيان هما (الخلافة، الأستاذية)، و(٥) مفاهيم تابعة للمفهومين الرئيسيين، وهي: (نظام الحكم، مفهوم الوطن، الجهاد، الحاكمية، الاستعمار)، وتمثل المفاهيم الفكرية رأس الهرم في المنظومة المتطرفة التي تُعدّ أهدافاً مركزية لجماعة الإخوان المسلمين وأخواتها.

بالإضافة إلى (٢١) مفهوماً تنظيمياً؛ منها (٣) مفاهيم رئيسية (البيعة، وتربية النشء، ونظام الأسر)، و(١٨) مفهوماً تابعاً لتلك المفاهيم التنظيمية الرئيسية؛ وهي: أركان البيعة (الفهم، الإخلاص، العلم، الجهاد، التضحية، الطاعة، الثبات، التجرد، الإخوة، الثقة)، و(السرّية، التكفير، التقية، الاستعلاء بالإيمان، الولاء والبراء، المرأة، الجندية، المال)، تلك المفاهيم التنظيمية «الحركية» تمثل مناهج أصّل لها البنا

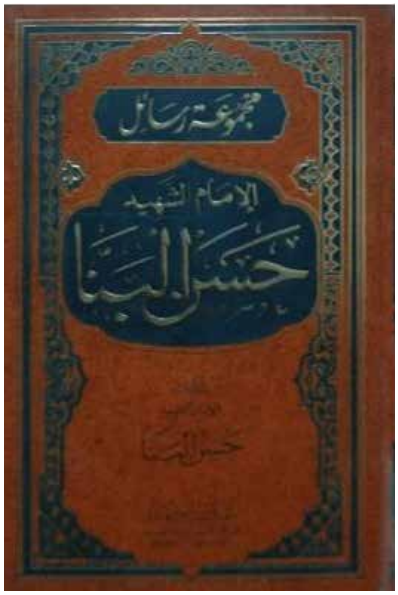

يقدّم الكتاب قراءة معمقة في كتاب «رسائل الإمام الشهيد حسن البنا»

لإعداد الفرد الإخواني وتأهيله ليصبح أداة طيعة لتنفيذ أوامر الجماعة التي تسعى للوصول إلى الأهداف المركزية (المفاهيم الرئيسية).

وقسّمت الباحثة كتاب (مفاهيم الدم) إلى (٤) فصول، بالإضافة إلى فصل تطبيقي ختامي؛ الفصلان الأول والثاني يحتويان على المفاهيم الفكرية الرئيسية والتابعة، والفصلان الثالث والرابع يحتويان على المفاهيم التنظيمية «الحركية» الرئيسية والتابعة، وأخيراً الفصل الختامي، ويحتوي على (١٢) قضية، كمثال تطبيقي على بعض الأحداث التي تمثل جرائم عنف وإرهاب، وقد وقعت تلك الحوادث بفعل عناصر من جماعة الإخوان المسلمين أو بالمشاركة معهم، وتم التأصيل لتلك الأفعال في سياق مفاهيم الدم التي تناولها الكتاب.

«احتوى كتاب (مفاهيم الدم عند الإخوان) على (٢٨) مفهوماً؛ (٧) مفاهيم فكرية، وتمثل المفاهيم الفكرية رأس الهرم في المنظومة المتطرفة التي تُعدّ أهدافاً مركزية لجماعة الإخوان المسلمين وأخواتها»

الخلافة... أخطر مفاهيم الدم

بدأ كتاب (مفاهيم الدم عند الإخوان) من خلال الفصل الأول بالتعرّض لمفهوم «الخلافة» باعتباره أخطر المفاهيم الفكرية الرئيسية التي تمثل رأس هرم المفاهيم، ويمثل المفهوم هدفاً رئيسياً مدوّناً في ميثاق تأسيس الجماعة، فقد أسست الجماعة عام ١٩٢٨، بعد (٤) أعوام من سقوط الخلافة كنظام للحكم، وأُلغي العمل بنظام الإمبراطوريات في العالم، بهدف عودة نظام الخلافة مرة أخرى، وانبثقت من الجماعة عدة جماعات وتنظيمات وأحزاب تعمل للغرض نفسه.

وعرضت الباحثة مفهوم «الخلافة» عند حسن البنا وفي الفقه الإسلامي؛ «الخلافة تكون لوراثة النبوة»، بغرض وضع أساس علمي للمفهوم، ثم تمّ عرض تأصيل حسن البنا لوجوب

العمل بنظام الخلافة في كل العصور، فأوجب البنا على المسلمين (الإخوان) وجوب العمل على إعادة نظام الخلافة، واعتبر البنا أنّ هذا الهدف هو رأس أولويات الجماعة.

تفريغ الإرهاب

يطرح الكتاب في فصله الرابع سؤالاً، وهو: كيف اهتمّ البنا بفكرة «تربية النشء» على المنظومة الفكرية التي أصل لها من خلال صناعة حاضنة إخوانية وهي «نظام الأسر»، وخصص البنا رسالة بعنوان «نظام الأسر»، فصّل فيها شكل تلك الأسر وواجبات كل فرد داخل هذه الأسر الإخوانية، وعرض كتاب (مفاهيم الدم) للمفهومين التنظيميين «تربية النشء» و«نظام الأسر» كمفهومين رئيسيين.

ثم عرض الكتاب لـ (٨) مفاهيم تابعة لها، يربّي عليها الفرد الإخواني داخل الجماعة (السرّية، التكفير، التقية، الاستعلاء بالإيمان، الولاء والبراء، المرأة، الجندية، المال).

وفي سياق متصل؛ تناول كتاب (مفاهيم الدم عند الإخوان) مفهوم «السرّية» عند الإخوان، وقد صنفته الباحثة كأوّل مفهوم تنظيمي تابع لمفهوم «نظام الأسر»، لما له من أهمية خاصة في رسائل حسن البنا، الذي لم يخصص له رسالة معنونة وإنّما نص عليه في أجزاء من رسائل متفرقة.

وقد رصد كتاب (مفاهيم الدم) (٤) أجزاء من رسائل البنا، ويؤكد بالدلالة على الحفاظ على السرّية، وعرض الكتاب للردّ عليها من آراء العلماء، ثم عرض الكتاب المناهج التي أُلفت لدراسة كيف يكون العمل سرّياً داخل التنظيم.

«تعرّض الكتاب لمفهوم «الخلافة» باعتباره أخطر المفاهيم الفكرية الرئيسية التي تمثل رأس هرم المفاهيم، ويمثل المفهوم هدفاً رئيسياً مدوّناً في ميثاق تأسيس الجماعة، فقد تأسست الجماعة عام (١٩٢٨)، بعد (٤) أعوام من سقوط الخلافة»

وصنفت الباحثة في كتابها (مفاهيم الدم عند الإخوان) مفهوم «الجندية» كمفهوم سابع تنظيمي تابع، وقد أصّل البنا لأتباعه المفهوم في أكثر من (٦) مواضع من الرسائل، ممّا يعكس مدى أهمية المفهوم لدى البنا، الذي يربّي عليه الفرد لصناعة عناصر مؤهلين جسدياً لتنفيذ أهداف الجماعة، وقد تم الرد على تأصيل البنا في ضوء القرآن الكريم والهدي النبوي وآراء العلماء، ثم تمّ عرض بعض المناهج التي تدرّس داخل الأسر الإخوانية بخصوص هذا الغرض.

وختاماً؛ عرض الكتاب من خلال الفصل الختامي لـ (١٢) قضية، وضّح من خلالها كيف أسهمت مفاهيم الدم التي تناولها كتاب (مفاهيم الدم عند الإخوان)، بالرصد والتحليل والنقد في صناعة أحداث تلك القضايا في فترات زمنة مختلفة بفعل عناصر من جماعة الإخوان أو بالمساهمة معهم، واتضح من خلال القضايا المدعمة بالوثائق كيف أسهمت المنظومة الفكرية الضالة لـ (حسن البنا) في إراقة الدماء عبر التاريخ.

دراسة تكشف كيف أعاد الإخوان بناء شبكاتهم في أفريقيا

تُظهر القارة الأفريقية اليوم ملامح مشهد متحوّل في خريطة الحركات الإسلامية، بعد أن أصبحت ساحة جذب رئيسية لجماعة الإخوان المسلمين عقب تضييق الخناق عليها في الشرق الأوسط. فمنذ سقوط أنظمة حليفة أو متعاطفة معها، وتراجع نفوذها السياسي في مصر وتونس والسودان، اتجهت الجماعة إلى الجنوب لإعادة بناء شبكاتها الفكرية والدعوية والاقتصادية، في محاولة لاستنساخ نفوذ جديد عبر أدوات أكثر مرونة وواجهات اجتماعية وتعليمية واقتصادية.

في هذا السياق، تناولت دراسة حديثة بعنوان «العودة إلى الجنوب: كيف أعاد الإخوان بناء شبكاتهم في أفريقيا؟»، للباحثة إلهام النجار، ونُشرت في موقع «شاف»، تناولت التحركات الإخوانية في أفريقيا من منظور جيوسياسي وتنظيمي.

تشير الدراسة إلى أنّ الجماعة أعادت تموضعها داخل القارة في السنوات الأخيرة، من خلال استغلال الأوضاع الهشة في الدول التي تعاني من النزاعات الداخلية والفقر، خاصة في منطقة الساحل والقرن الأفريقي. وأوضحت أنّ هذا التمدد ليس عشوائياً، بل يتم عبر استراتيجيات مدروسة تشمل بناء شبكات دعوية واجتماعية، وتمويل مؤسسات خيرية وتعليمية تعمل كواجهة لنشر الفكر الإخواني وكسب قاعدة اجتماعية جديدة.

وأشارت الدراسة إلى أنّ هذا النمط الجديد من الحضور الإخواني لا يهدف إلى السيطرة السياسية المباشرة كما في تجارب الجماعة السابقة في الشرق الأوسط، بل إلى خلق «حاضنة فكرية واجتماعية» تُمكّنها لاحقًا من التغلغل التدريجي في البنى المحلية، تمهيدًا لاستعادة نفوذها السياسي عبر أدوات المجتمع المدني.

الدوافع وراء عودة الجماعة إلى أفريقيا

أوضحت الدراسة أنّ هناك جملة من العوامل التي دفعت جماعة الإخوان إلى التوجه جنوباً نحو أفريقيا، أبرزها الفراغ السياسي والأمني في عدد من الدول التي تعاني من هشاشة مؤسساتها أو ضعف حكوماتها، إلى جانب التراجع النسبي للاهتمام الدولي بمراقبة الإسلام السياسي في القارة.

وأضافت الباحثة أنّ الجماعة استفادت من غياب البدائل التنموية وضعف الخدمات الحكومية في بعض المناطق، لتقدم نفسها كقوة «خدمية» و«دعوية» قادرة على تلبية احتياجات المواطنين الفقراء، من خلال المدارس الدينية، والإغاثة، والتعليم الأهلي، ممّا أكسبها غطاءً اجتماعياً يصعب تفكيكه.

وأشارت الدراسة إلى أنّ تراجع الاهتمام الغربي بمتابعة التنظيمات الإسلامية داخل أفريقيا بعد صعود أولويات جديدة مثل الهجرة غير الشرعية والمنافسة الاقتصادية، خلق فراغاً استغلته الجماعة لتعزيز وجودها بهدوء، مستخدمة التمويل القادم من مؤسسات وأفراد في تركيا وقطر وبعض الدول الخليجية.

خرائط النفوذ الإخواني في الأقاليم الأفريقية

أوضحت الدراسة أنّ الحضور الإخواني يختلف من إقليم إلى آخر تبعاً للظروف السياسية والاجتماعية:

في شمال أفريقيا، ما تزال الجماعة تحتفظ بنفوذ فكري وسياسي من خلال أحزاب الإسلام السياسي، مثل النهضة في تونس والعدالة والتنمية في المغرب، بينما في ليبيا تعمل من خلال جمعيات خيرية وتعليمية تستغل غياب الدولة. أمّا في الجزائر، فقد قلّصت الضغوط الأمنية من مساحة الحركة لكنّها لم تنهِ وجودها.

في منطقة الساحل والصحراء، أكدت الدراسة أنّ الجماعة تحركت من خلال واجهات إنسانية في مالي والنيجر وتشاد وبوركينا فاسو، حيث تعمل الجمعيات التابعة لها على تقديم التعليم الديني والخدمات الطبية، مستغلة ضعف الدولة في هذه المناطق، وتشير تقارير أممية إلى تشابك بعض هذه الجمعيات مع جماعات مسلحة محلية.

أمّا في القرن الأفريقي، فقد ذكرت الدراسة أنّ السودان يُعدّ «المركز التاريخي» للحضور الإخواني، بينما تسعى الجماعة إلى تعزيز وجودها في الصومال وإثيوبيا عبر التعليم والدعوة والمراكز الإسلامية التي ترفع شعار «الاعتدال والإصلاح».

أساليب العمل وآليات التمدد

قالت الدراسة: إنّ الإخوان في أفريقيا يعتمدون اليوم على نموذج لامركزي يمنح المكاتب المحلية حرية واسعة

في التحرك ضمن إطار فكري موحّد، ممّا يقلل من مخاطر الملاحقة الأمنية.

وأضافت أنّ الجماعة تتخفّى خلف واجهات خيرية وتعليمية، إذ تؤسس جمعيات لتعليم اللغة العربية وتحفيظ القرآن، ومدارس خاصة تتولى غرس الأفكار الإخوانية في المناهج أو في النشاطات الدينية غير الرسمية. ويتم استغلال وسائل التواصل الاجتماعي لتجنيد الشباب ونشر المحتوى الدعوي بطريقة حديثة.

وأشارت الدراسة إلى أنّ التمويل الخارجي يُعدّ إحدى ركائز إعادة التمدد، حيث تمرّ الأموال عبر مؤسسات خيرية غير خاضعة لرقابة دقيقة، في حين تعتمد بعض الجمعيات الصغيرة على التبرعات المحلية أو على رجال أعمال متعاطفين مع الفكر الإخواني.

ولفتت إلى أنّ الجماعة تبني أيضًا تحالفات عابرة للحدود مع حركات إسلامية محلية أو شبابية تحمل توجهات إصلاحية أو دعوية، لتوسيع نطاق النفوذ وتخفيف حساسية الانتماء للتنظيم الأم.

العلاقة مع الجماعات المتشددة

أشارت الدراسة إلى أنّ العلاقة بين الإخوان والجماعات الإرهابية في أفريقيا ليست تنظيمية مباشرة، لكنّها علاقة تأثير فكري وتغذية متبادلة.

فالفكر الإخواني ـ بحسب الباحثة ـ كان المصدر الإيديولوجي الذي استلهمت منه حركات متشددة كثيرة

مبادئها الأولى، خصوصاً في مفاهيم «الحاكمية» و«إقامة الدولة الإسلامية».

وبيّنت الدراسة أنّ الجماعة تسعى إلى النأي بنفسها عن التنظيمات المسلحة للحفاظ على صورتها كـ «فاعل مدني»، لكنّها في الوقت ذاته تستفيد من البيئة التي خلّفتها هذه الجماعات لملء الفراغ المجتمعي عبر مؤسساتها الدعوية.

وأوضحت أنّ شبكات التمويل والدعم اللوجستي تتقاطع أحيانًا، إذ تمرّ بعض الموارد عبر جمعيات خيرية يُشتبه في دعمها غير المباشر لعناصر متشددة في مناطق النزاع.

المخاطر والتداعيات الأمنية

قالت الدراسة: إنّ تمدد الإخوان في أفريقيا يفرض مخاطر مُركّبة، لأنّه يخلق بيئة خصبة لتغذية الفكر المتشدد من جهة، ويقوّض جهود بناء الدولة المدنية من جهة أخرى.

وحذّرت من أنّ الجماعة تعمل في «المنطقة الرمادية» بين الشرعية القانونية والنشاط السرّي، ممّا يجعل ملاحقتها أكثر صعوبة من التنظيمات المسلحة الصريحة.

وأضافت أنّ انتشارها داخل مؤسسات التعليم والجمعيات الأهلية يمنحها تأثيراً طويل المدى، حيث تزرع أفكارها ببطء داخل المجتمعات، وهو ما يجعل مواجهتها الفكرية أكثر أهمية من المواجهة الأمنية.

وخلصت الدراسة إلى أنّ مواجهة تمدد الإخوان في أفريقيا تتطلب مقاربة شاملة تتجاوز الحلول الأمنية التقليدية، وتشمل تعزيز التنمية والتعليم ومكافحة الفقر، باعتبارها الأدوات الأنجع لحرمان الجماعة من بيئة النفوذ.

ودعت إلى ضرورة مراقبة التمويلات الأجنبية الموجّهة للجمعيات الدينية والخيرية، وتعزيز التعاون بين الدول الأفريقية والعربية لتبادل المعلومات حول الأنشطة الدعوية العابرة للحدود.

وأكّدت على أهمية بناء مناعة فكرية داخل المجتمعات الأفريقية، عبر دعم المؤسسات الدينية الوسطية والتعليمية الوطنية، والتصدي للخطاب الدعوي الذي يستخدم مفاهيم العدالة الدينية غطاءً لمشاريع سياسية.

وفي الختام، شددت الباحثة على أنّ عودة الإخوان إلى أفريقيا ليست مجرد انتقال جغرافي، بل إعادة تموضع استراتيجية تستغل التناقضات الاجتماعية وضعف الدول، وأنّ مواجهتها لن تنجح إلّا بفهم أبعادها الفكرية والتنظيمية والاقتصادية معاً.